

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

أصول النحو عند البغدادي
دراسة في شواهد الخزانة

د. فاطمة راشد الراجحي

قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب
جامعة الكويت

مجلس
النشر
العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٢٢٥ - الحولية ٢٥

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م (مارس)



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكّمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية:

الآداب:

اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها، التاريخ، الفلسفة، الإعلام.

العلوم الاجتماعية:

الاجتماع، الجغرافيا، علم النفس، العلوم السياسية.

الحولية الخامسة والعشرون

الرسالة الخامسة والعشرون بعد المئتين

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م



هيئة التحرير



الهيئة الاستشارية



قواعد النشر في

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

١ – حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، تنشر البحوث من الجامعات والمؤسسات العلمية العربية والأجنبية في الموضوعات الأدبية والاجتماعية والإنسانية.

٢ – تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصلية، باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا تتجاوز صفحات أي بحث ٢٠٠ صفحة، ولا تقل عن ٥٠ صفحة.

٣ – **قواعد تسليم البحوث:**

أ – يقدم البحث **مطبوعاً من ثلاث نسخ**، على ورق (A4)، وعلى مسافتين، وبنط (١٤)، مع **القرص المرن** الخاص به.

ب – يرفق الباحث ملخصاً للبحث باللغتين العربية والإنجليزية في حدود ١٠٠–١٥٠ كلمة **مطبوعاً**.

ج – يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه **مطبوعة**.

د – يقدم الباحث إقراراً كتابياً؛ بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي مجلة علمية أو غيرها.

هـ – تقدم الخرائط، والأشكال، والرسوم **بأصولها** الصالحة للطباعة، أما الصور الفوتوغرافية؛ فتطبع على ورق لماع، مع ضرورة تقديم **الشريحة الأصلية للصور الملونة**.

و – في حال رغبة الباحث نشر الصور، أو الخرائط، أو الأشكال البيانية **ملونة، يلتزم بدفع تكاليفها.**

٤ – **يراعي الباحث عند كتابة هوامش البحث ومصادره ومراجعه ما يلي:**

أولاً – الهوامش:

أ – توضع الهوامش في **نهاية كل فصل**، أو في **نهاية البحث** في حالة عدم وجود فصول.

ب – ترتب أرقام التوثيق بطريقة متسلسلة حتى نهاية كل فصل، أو حتى نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.

ج – تثبت الهوامش عند ذكرها لأول مرة كاملة كالتالي:
اسم المؤلف، عنوان الكتاب **(بالبنط الأسود)**، رقم الطبعة/ رقم الجزء، مكان النشر، اسم الناشر، سنة النشر/ رقم الصفحة.



مثال:

- أحمد محمد عبدالخالق، **معجم ألفاظ الشخصية**، الطبعة الأولى، دولة الكويت، مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، ٢٠٠٠م، ص١٥.
- في حالة تكرار الهامش **مرات متتالية**، يذكر باختصار كالتالي:

※ المرجع السابق، ص٢٦.

- وفي حالة وجود فاصل **هامش مختلف** يذكر كالتالي:

※ أحمد عبدالخالق، **معجم ألفاظ الشخصية**، ص٣٥.

ثانياً - المصادر والمراجع:

يرتب ثبت المصادر والمراجع **ترتيباً ألفبائياً**، حسب الأسماء المشهورة للمؤلفين.

ويتبع في إثباتها ما يلي:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب (**بالبنط الأسود**)، اسم المحقق أو الشارح أو المترجم، رقم الطبعة، اسم الناشر، مكان النشر، السنة.

مثال:

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **كتاب الحيوان**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٦٥م.

٥ - **شروط قبول الأبحاث في الحوليات:**

أ - لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها في أي مجلة علمية أو غيرها.

ب - أصول البحوث المقدمة للنشر لا ترد ولا تسترجع، سواء نشرت أو لم تنشر.

ج - لا يجوز نشر البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحوليات على نشرها، وإذا ثبت ذلك، فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.

د - يمكن للباحث نشر بحثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي مسبق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات - على الأقل - على نشره في الحوليات.

هـ - تمنح المجلة للباحث **خمسين** نسخة من بحثه المنشور، كإهداء.

٦ - ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

رمز بريدي: 72454

الكويت

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS/

E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw



الرسالة ٢٢٥

أصول النحو عند البغدادي
دراسة في شواهد الخزانة

د. فاطمة راشد الراجحي
قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب
جامعة الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الخامسة والعشرون - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م



المؤلفة:

د. فاطمة راشد الراجحي

- دكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى في النحو والصرف من جامعة القاهرة – كلية دار العلوم عام ١٩٩٠م.
- أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب – جامعة الكويت.

الإنتاج العلمي:

أولاً – الكتب:

١ – شرح المكودي على ألفية ابن مالك (تحقيق ودراسة) الطبعة الثانية، الدار المصرية السعودية، ٢٠٠٣م، القاهرة.

٢ – معجم الأفعال الناسخة في القرآن الكريم، ط دار الكتاب الجامعي، ١٩٩٦م، الكويت.

٣ – اللغة والتواصل الاجتماعي (بالاشتراك) ط ذات السلاسل، ١٩٩٥م، الكويت.

٤ – تدريبات لغوية وقواعد اللغة العربية (بالاشتراك) ط ذات السلاسل، ١٩٩٧م، الكويت.

٥ – الملخص في إعراب القرآن للخطيب التبريزي (تحقيق ودراسة) مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٢م، الكويت.

ثانياً – الأبحاث:

١ – آراء ابن الحاجب النحوية في أبيات للمتنبي. حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية الثامنة عشرة، الرسالة ١٢٣، ١٩٩٧–١٩٩٨م.

٢ – حروف المعاني عند الأخفش بين أقواله في معاني القرآن ومرويات العلماء عنه، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد ٢٣، من ص١٢٨–١٨٧.

٣ – إعراب سورة يوسف للخطيب التبريزي (تحقيق ودراسة) مجلة كلية التربية، القسم الأدبي، جامعة عين شمس، العدد ٢٤، يناير ١٩٩٨م، من ص٤٨–١٢٨ القاهرة.

٤ – مسائل في النحو والقراءات وموقف الزجاجي منها في كتابه الأمالي، مجلة كلية الآداب، العدد ٢٤ يناير ١٩٩٩م، من ص٤٢٣–٤٤٩.

٥ – (أنْ) المخففة في القرآن الكريم. حولية كلية الإنسانيات، جامعة قطر، العدد ٢٢، ١٩٩٩م، من ص١١٤–٢٤٨، قطر.

٦ – معاني (أو) في القرآن الكريم. مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، العدد ١٦ يناير، ٢٠٠٣م، من ص٨٤–١١٤.

٧ – ألفاظ الألوان في القرآن الكريم ودلالاتها بمجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، المجلد السابع، العدد الثالث، ٢٠٠١م، من ص٧٣–١٠٩.



المحتوى

الملخـص

هذا البحث يدور حول دراسة جانب مهم من جوانب الدرس النحوي، والذي قَلَّتْ فيه الدراسات، بل إن مجال البحث فيه يكاد ينعدم، خاصة من الناحية التطبيقية. هذا الجانب هو الأصول النحوية.

ويتناول هذا البحث الشواهد النحوية الخاصة بأصول النحو، والتي ذكرها الرضي ضمن شواهده في الكافية، ثم استشهد بها البغدادي في الخزانة مع بقية شواهد الكافية. وقد اخترت الشواهد الخاصة بأصول النحو؛ لأنها لم تعالج من قبل، كما أن البغدادي عندما ذكر تلك الشواهد ناقش أصول النحو من خلالها.

وسوف تكشف لنا الدراسة من خلال تلك الشواهد موقف البغدادي من تلك الأصول هل كان ناقلاً لغيره؟ أو كان له رأي خاص؟ وهل أضاف شيئاً، أو جاء بشيء مخالف لمن سبقه من النحاة؟

كيفية عرض الشواهد في الخزانة: فقد وجدت أن البغدادي في عرضه لتلك الشواهد الخاصة بأصول النحو يذكر الشاهد أولاً، ثم ينتقل إلى بيان موقف النحاة من هذا الشاهد، مع تدعيم ذلك بالشواهد العربية والقرآنية، التي استند إليها النحاة، ولذلك كان منهجي في عرض تلك الشواهد بحسب الترتيب الأبجدي الذي رتبه البغدادي لأصول النحو في الفهرس، كما حرصت على أن أقدم لكل أصل من تلك الأصول بمقدمة قصيرة للتعريف به، إلى جانب توثيق آراء النحاة التي ذكرها البغدادي من مصادرها، ثم جاءت خاتمة البحث خلاصة لما توصلت إليه في البحث من نتائج، وبيان لموقف البغدادي من تلك الأصول.

المقدمة

الهدف من هذا البحث هو محاولة دراسة جانب مهم من جوانب الدرس النحوي والذي قلَّت فيه الدراسات، بل إن مجال البحث فيه يكاد ينعدم خاصة من الناحية التطبيقية. هذا الجانب هو الأصول النحوية. فعند البحث عن مصادر أصول النحو وعمن كتب فيه من القدامى والمحدثين نجد أنَّ أول من كتب فيه هو ابن جني في كتابيه: الخصائص، وسرّ الصناعة. وابن الأنباري في: لمع الأدلة، والزجاجي في: الإيضاح في علل النحو، والسيوطي في: الاقتراح، والأشباه والنظائر.

ومن المحدثين نجد كتاب الأصول للدكتور تمام حسان، والأصول النحوية للدكتور محمود ياقوت،. وأصول النحو العربي للدكتور محمد عيد، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني.

ونجد في كتب المحدثين أن الحديث عن أصول النحو اقتصر على بعضها مثل القياس والسماع والاستصحاب دون ذكر الأصول الأخرى، والتي ذكرها البغدادي من خلال شواهد الخزانة، ونصَّ عليها بعد أن تبعثرت في ثنايا كتب النحو القديمة.

وهذا البحث يتناول الشواهد النحوية الخاصة بأصول النحو، والتي ذكرها الرضي ضمن شواهده في الكافية، ثم جاء البغدادي، وذكر هذه الشواهد في الخزانة، وقمت باختيار الشواهد الخاصة بأصول النحو التي ناقش البغدادي تلك الأصول من خلالها، ونقل آراء من سبقه من النحاة، وسوف تكشف لنا هذه الدراسة موقف البغدادي من تلك الأصول. هل كان ناقلاً عن غيره؟ أو كان له رأي خاص، وهل أضاف شيئاً أو جاء بشيء مخالف لمن سبقه؟ نجد البغدادي – في عرضه لتلك الشواهد والخاصة بأصول النحو – يذكر الشاهد أولاً ثم ينتقل إلى بيان موقف النحاة من هذا الشاهد، مع تدعيم ذلك بالشواهد الشعرية والقرآنية التي استند إليها النحاة، وسنلاحظ أن موقف البغدادي من هذه الآراء يتفاوت ويختلف من شاهد إلى



آخر، فيقف من بعض الشواهد موقف الناقل فقط، على حين نجد أن هناك شواهد بيّن رأيه فيها بعد أن ساق آراء من سبقه من النحاة موافقاً أو معارضاً تلك الآراء.

بما أن الغرض من هذا البحث هو بيان موقف البغدادي من أصول النحو التي ذكرها من سبقه من النحاة من خلال شواهده في الخزانة، فقد حرصت على أن أقدم لكل أصل من تلك الأصول بمقدمة قصيرة للتعريف به، ولم أقف عند ذلك كثيراً؛ لأن الكلام عن تلك الأصول يحتاج إلى وقفة طويلة، لا موضع لها هنا، إنما ينصب الاهتمام هنا على بيان موقف البغدادي من أصول النحو التي ذكرها من سبقه من النحاة، وكيفية معالجته للشواهد الشعرية التي تناولت أو وردت في تلك الأصول.

سوف يكون عرض تلك الأصول والشواهد عليها بالترتيب الذي ورد في الخزانة، وهو الترتيب الأبجدي.

أصول النحو عند البغدادي
الاستحسان

الاستحسان: عرفه ابن الأنباري بقوله[١]: هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل فليس عليه تعويل. والاستحسان عند ابن جني علة ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف، وهذا ما ذكره تمام حسان.

إن مصطلح الاستحسان من مصطلحات أصول الفقه، وهو أحد الأدلة عند الحنفية.

واختلفوا في تعريفه وتحديده، والذي استقر عليه رأي المتأخرين أنه عبارة عن دليل يقابل القياس الجلي الذي يسبق إليه الإفهام[٢].

وعند النحاة هو ترك الأخفّ إلى الأثقل دون ضرورة تؤدي إلى ذلك، فالعرب يستحسنون المستخفّ ويميلون إليه. كما أنهم يستحسنون استخفاف الشيء في موضع، ولا يستحسنونه في آخر، وهم يلجأون إلى العدول من الأخف إلى الأثقل أو العكس، ومن الأثقل إلى الأثقل منه، كقلب الياء واواً في حيوان هروباً من تضعيف المثلين، حيث اختلاف الحرفين يسوّغ الخفة[٣].

وعند البحث عن موقف النحاة من ظاهرة الاستحسان نجد أن بعضهم رفض أن يكون الاستحسان من أدلة التعارض والترجيح، فعلته عندهم ضعيفة غير مستحكمة. ومع رفضهم هذا يرجعون إليه فيما خالف أصولهم فيما روي عن العرب، فهو نوع من المسوّغات النحوية التي يلجأ إليها النحاة فيما خالف أصولهم لرأب الصدع الذي ينشأ بين النصوص اللغوية والأصول النحوية.

ويرى ابن الأنباري[٤] أنه من الأدلة الضعيفة إلا أن العرب ترجع إليه فيما خالف أصولها، وهو عنده من الأدلة التي تأتي في المرتبة الثانية. فهو لا يرى ترك قياس الأصول، ولا تخصيص العلة، ويربط الاستحسان بالاتساع في المواطن القليلة



التي يبين فيها علته. وقد اختلف النحاة - كما ذكر ابن الأنباري - في الأخذ والاستدلال به، فقد رفضه بعضهم، لما فيه من التحكم وترك القياس، وذهب آخرون إلى الأخذ به مع الاختلاف في معناه، فمنهم من ذهب إلى أنه ترك قياس الأصول لدليل، وذهب بعضهم الآخر إلى أنه تخصيص العلة.. فمثال الأول رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، ومثال تخصيص العلة أن نقول: جمعت (أرضون) بالواو والنون، فقيل: (أرضون) عوضاً من حذف تاء التأنيث، لأن أصلها (أرضة).

أما ابن جني فيرى أن الاستحسان علته ضعيفة غير مستحكمة. وذكر في باب الاستحسان نماذج(٥)؛ منها قولهم: رجل غديان، وعشيان، وقياسه غَدْوان، وعشوان؛ لأنهما من غدوت، وعشوت، ومن ذلك أيضاً قولهم: دامت السماء تدوم ديماً، وهو من الواو؛ لأنه من الدوام، فهو أدوم من كذا.

ومن شواهد الخزانة في الاستحسان قوله(٦):

أَرَيْتَ أنْ جئت به أملودا مُرَجّلا ويلبس البُرودَا
أقائلنَ أحضري الشُّهودا

قال ابن جني: يريد أقائلون، فأجراه مجرى أتقولون. ونون التوكيد قد تلحق اسم الفاعل ضرورة تشبيهاً له بالمضارع، وهذا استحسان لا عن قوة علة، ولا عن استمرار عادة، فلا تقول: أقائلُنَّ يا زيدون، ولا أمنطلقنَّ يا رجال.

إنما تقوله حيث سمعته، وتعتذر له، وتَنْسبه إلى أنه استحسان منهم على ضعف منه. ومن ذلك قول رؤبة(٧):

يا ليت شعري عنكم حنيفا أشاهُرنَّ بعدنا السيوفا

ونقل الأزهري عن الدماميني قوله: لا نسلم أن في قوله: أقائلن توكيدا؛ لاحتمال أن يكون أصله (أقائل إنا) فحذفت الهمزة اعتباطاً، ثم أدغم التنوين في نون إنا على حد ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّاْ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾(٨) وقد سبقه إلى ذلك المراكشي، ورد عليه بأنه لو كان كذلك لكان البيت أقائلونا بألف بعد النون.



ويرى الدماميني أن المقيس يكون على وزن المقيس عليه، وردّ عليه الأزهري بأن هذا ليس موضعه هنا؛ لأن الألف الثانية في المقيس عليه مذكورة، وفي المقيس محذوفة. كما أن هذا الاحتمال إنما يتمشى حيث كان المعنى (أقائل إنا)، على التكلم، أما إذا كان المعنى على الخطاب أي: (أنت قائل)، كما تعطيه السوابق واللواحق فلا.

كما ينقل البغدادي ردّ الشنواني على من قال: إن المقيس يكون على وزن المقيس عليه في علة الحكم لا في غيرها، وبأن الألف الثانية في المقيس عليه محذوفة في قراءة غير ابن عامر(٩)؛ لأن ابن عامر قرأ بإثبات الألف وصلاً ووقفاً، والباقون بحذفها وصلاً وبإثباتها وقفاً، وكفى ذلك في كون المقيس على وزن المقيس عليه. ففي ذلك نظر؛ لأن الألف الثانية إذا حذفت لم يبق دليل على أن النون بقية أنا حتى تقاس على غيرها في الإدغام، أو لأن في قراءة من قرأ بحذف الألف من (لكنّا) وصلاً لا يحذفها خطاً، والخط يدل عليها، ولو وقف الدماميني على رواية الشعر وعلى كلام سر الصناعة لم يقل ذلك، ولا قوله: سمعت شيوخنا ينشدونه بضم اللام من (أقائلن) ولم أقف عليه مضبوطاً في كتاب معتمد. فإن ضم اللام من لازم جمعه بالواو والنون.

أما قوله: إن رواية الضم إذا ثبتت فيه علم أن العربي لا يبنيه عند إلحاق هذه النون المتصلة به، لكن يسأل حينئذ: لم أعرب مع قيام الشبه المقتضي للبناء؟ ويريد بالشبه شبه اسم الفاعل المتصلة به النون بفعل الأمر.

وردّ البغدادي على ما سبق بقوله: هذا السؤال واهٍ جداً ناشئ عن غفلة، فإن مشابهة الاسم للفعل إنما تقتضي منعه من الصرف لا بناءه، وتلك المشابهة إنما تكون في علتين من العلل التسع لا في مطلق المشابهة، والشبه المقتضي للبناء إنما يكون لمشابهته للحروف، على أن النون غير متصلة باللام للفصل بالواو، والفعل المؤكد بها مع فصل ضمير بارز لا يبنى على الصحيح، فكيف الاسم؟

وأغرب من هذا قول الشيخ خالد الأزهري بعد اعترافه بأن اللام مضمومة: يسلك بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل، من البناء على الفتح مع المفرد، وعلى



الضم مع جماعة الذكور، ولم أقف على نص في ذلك. مع أن الدماميني صرح في أنه عند ضم اللام لا يكون مبنياً جزماً، إلا أنه غفل عن عدم اتصال النون باللام. وغاية ما أجاب الشمني عن عدم البناء، بأن النون إنما دخل الوصف لشبه بالمضارع لفظاً ومعنى، والأصل في الأسماء الإعراب، فيبقى على أصله، مع أنه لا ضرورة في بنائه، بل في لحاق النون به. ويرى البغدادي أن اعتراض الشنواني على الشيخ خالد – بأن بناء الفعل المؤكد بالنون على الضم مع واو جماعة الذكور لم يقف على نص في ذلك، وإنما الذي وقف عليه بناؤه مع نون التوكيد وإن لم تباشره، وكذا بناؤه على الضم مع الواو على الكسر مع الياء، لم يره في شيء مما وقف عليه، وهو عنده نقد جيد.

الأســـمـاء

عقد ابن الأنباري[١٠] باباً لمسألة الخلاف بين البصريين والكوفيين حول اشتقاق الاسم أهو مشتق من الوسم – وهو العلامة – كما ذهب الكوفيون، أم هو مشتق من السمو – وهو العلو – كما ذهب البصريون.

حدّ الاسم: عرفه سيبويه بقوله: الاسم رجل وفرس، وهو عند السيرافي كل شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من معنى أو غيره فهو اسم ولكن لماذا سمي الاسم اسماً؟ قال ابن الأنباري «اختلف فيه النحويون، فذهب البصريون إلى أنه سمي اسماً لوجهين: أحدهما أنه سما على مُسمّاه، وعلا على ما تحته من معناه، فسمي اسماً لذلك، والوجه الثاني: أن هذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب: فمنها ما يُخْبر به، ويُخْبَر عنه، وهو الاسم نحو: «زيد قائم» ومنها ما يخبر به، ولا يخبر عنه، وهو الفعل نحو: «قام زيد»، ومنها ما لا يُخْبَر به، ولا يُخْبر عنه، وهو الحرف نحو: «هل وبل» وما أشبه ذلك. فلما كان الاسم يخبر به وعنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا عنه، فقد سما على الفعل والحرف؛ أي ارتفع. والأصل فيه «سِمْوٌ» إلا أنهم حذفوا الواو من آخره، وعوضوا الهمزة في أوله فصار اسماً. وذهب الكوفيون إلى أنه سمى اسماً؛ لأنه سمة على المسمى يعرف بها، والسمة العلامة، والأصل فيه «وسم» إلا أنهم حذفوا الواو من أوله وعوضوا مكانها الهمزة فصار اسماً[١١].

ومع تعدد تلك التعريفات إلا أنها لم تخرج عن تعريف واحد، وهو أن الاسم لفظ يحتوي على معنى في ذاته، ويخرج بذلك الحرف حيث يحتوي على معنى إلا أنه ليس في ذاته، والاسم لا يدل على زمن، وهو بذلك يخرج الفعل الذي يدل على حدث وزمن. كما أن الاسم أصل للحرف والفعل. فالاسم يخبر به وعنه، والفعل لا يكون إلا مخبراً به، والحرف مخبر عنه. كذلك التنوين لا يدخل إلا الاسم، وهذا دليل على أصالته وفرعية كلّ من الفعل والحرف.



ذكر الزجاجي[١٢] أن الأسماء قبل الأفعال، والحروف تابعة للأسماء، والاسم قبل الفعل؛ لأن الفعل من الاسم، فالأفعال أحداث الأسماء.

وقيل: إن الاسم هو الأصل لأنه يستغني بنفسه عن الفعل، والفعل فرع؛ لأنه يستغني عن الاسم.

إن الأسماء ليست في أول وضعها مبنية على أن تضاف ويجر بها، ولذلك جاز أن تعرّى من الإضافة لفظاً، وإن كانت الإضافة فيها منوية، أما حروف الجر فقد وضعت على أنها للجر، ولا تفارق المجرور، ولضعفها وقلة استغنائها عن المجرور لا يجوز تعليقها عن الجر لئلا يبطل الغرض، فإن سأل سائل هل يجوز للاسم أن يدخل على الحرف؟ نقول نعم. فقد جاز دخول (مثل) على الكاف، وذلك لما بينهما من قوة المضارعة في المعنى. جاء ذلك في شاهد الخزانة الذي ذكره البغدادي في قول الشاعر:

فأصبحوا مثل كعصفٍ مأكول[١٣]

فقد ذكر البغدادي في شرح هذا الشاهد آراء النحاة حول زيادة الكاف عند دخول (مثل) عليها، وهل الكاف هنا زائدة؟ أو أن دخول (مثل) على الكاف ضرورة!!

أنشد سيبويه هذا الشاهد، وعدّ الكاف اسماً لضرورة الشعر حيث قال: إن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوه بمنزلة مثل، ويرى الأعلم أن دخول (مثل) على الكاف إلحاقاً لها بنوعها من الأسماء ضرورة، وجاز الجمع بينهما جوازاً حسناً لاختلاف لفظيهما مع ما قصده من المبالغة في التشبيه، ولو كرر المثل لم يحسن.

وذهب ابن جني إلى أنه لا بد من زيادة الكاف، فكأنه قال: فصيروا مثل عصف مأكول، فأكد الشبه بزيادة الكاف، كما أكد الشبه بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[١٤]. إلا أنه في الآية أدخل الحرف على الاسم، وهذا سائغ، وفي البيت أدخل الاسم على الحرف، فشبه شيء بشيء.

ولم يكتف البغدادي بهذه الآراء وغيرها، وإنما أورد رأي ابن جني[١٥] حيث ذكر أنه لما حكم بزيادة الكاف في البيت ورد عليه سؤال هو ما مجرور مثل؟ فكان



جوابه: إن قال قائل: إذا جُر العصف أبالكاف التي تجاوره، أم بإضافة مثل إليه على أنه فصل بالكاف بين المضاف والمضاف إليه؟

فالجواب: أنه لا يجوز أن يكون مجروراً إلا بالكاف وإن كانت زائدة، كما أن (مِن) وجميع حروف الجر في أي موقع وقعن زوائد فلا بد من أن يجررن ما بعدهن.

فإن قيل: جررت العصف بالكاف، فإلامَ أضفت مثلاً وما الذي جررت به؟ فالجواب: أنّ مثلاً وإن لم تكن مضافة في اللفظ فإنها مضافة في المعنى، وجارة لما هي مضافة إليه في التقدير. وذلك أن التقدير: فصيروا مثل عصف، فلما جاءت الكاف تولت جر العصف، وبقيت مثل غير جارة ولا مضافة في اللفظ، وكان احتمال هذه الحال في الاسم المضاف أسوغ منه في الحرف الجار. وذلك أنا لا نجد حرفاً جاراً معلقاً غير عامل في اللفظ، وقد تجد بعض الأسماء معلقاً عن الإضافة جاراً في المعنى غير جار في اللفظ، وذلك نحو قولهم: جئت قبلُ وبعدُ.

فإن قيل: فمن أين جاز تعليق الأسماء عن الإضافة، ولم يجز في حروف الجر أن لا تتصل بالمجرور؟

فالجواب أنَّ ذلك جائز في الأسماء من وجهين: أحدهما: أن الأسماء أقوى وأعمّ تصرفاً من الحروف، وهي الأول الأصول، فغير منكر أن يتجوز فيها ما لا يتجوز في الحروف. والثاني: أن الأسماء ليست في أول وضعها مبنية على أن تضاف ويجر بها، وإنما الإضافة فيها منوية. وأما حروف الجر فوضعت على أنها للجرّ البتة، وعلى أنها لا تفارق المجرور، ولضعفها وقلة استغنائها عن المجرور فلم يُمْكن تعليقها عن الجر؛ لئلا يبطل الغرض. أما لماذا جاز دخول الاسم على الحرف؟ فذلك لما بين الكاف ومثل من المضارعة في المعنى، فكما جاز أن يدخلوا الكاف على الكاف في (ككما يؤثفين)(١٦) لمشابهته لمثل، حتى كأنه قال: كمثل مايؤ ثفين، كذلك أدخلوا مثلاً على الكاف، وجعلوا ذلك تنبيهاً على قوة الشبه بين الكاف ومثل.

وابن جني يرى أن الكاف حرف زائد، ولا يجوز أن تكون (مثل) هي الزائدة؛ لأنها اسم والأسماء لا تزاد، وإنما تزاد الحروف، فإذا لم يجز أن تكون مثل هي



الزائدة، ولم يكن بدّ من زائد، ثبت أن الكاف هي الزائدة، أما قول أبي علي أن تكون (مثل) مضافة إلى الكاف، وتكون الكاف هنا اسماً، ففيه عند ابن جني ضعف لما ذكره. نلاحظ هنا أن البغدادي اكتفى بالنقل عمَّن سبقه من النحاة وردود بعضهم، دون تعليق منه، ومما سبق يتضح لنا أن وقوع الكاف اسماً يجيء في الاختيار عند ابن جني، وعند سيبويه مخصوص بالضرورة.

الأصول المرفوضة
ومراجعة الأصول

الأصول عند اللغويين بمعنى القواعد.

وفي الاصطلاح هي عبارة عن أصول رفضت العرب استعمالها، مستغنية بغيرها عنها، لكنها قد تعود وتستعملها بين الحين والآخر. ورفضوا من الأصول ما شنع تآلفه من اللغة يقول ابن جني[١٧]: «وقد تستغني العرب بلفظ عن لفظ آخر، كاستغنائهم بقولهم: ما أجود جوابه! عن قولهم: ما أجوبه! أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق أو منع استعمالهم إياه، كاستغنائهم بكاد زيد يقوم، عن قولهم: كاد زيد قائماً أو قياماً، وربما خرج ذلك في كلامهم».

ولكن لماذا رفضت العرب بعض الأصول، ولم تستعملها؟ يرد على ذلك ابن جني بقوله[١٨]: «إن علل النحو على ضربين: أحدهما واجب لا بد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والثاني استحساني يمكن مخالفته عند النطق، فالأول نحو قلب الألف واواً للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها، نحو قولهم في سائر سُوِيْئِر، وفي قرطاس قريْطيس عند التصغير، وعلى العكس من ذلك لا يجوز قلب واو عصفور ونحوه ياء، إذا كان ما قبلها مكسوراً، فنقول عُصَيْفير وعصافير، حيث يمكن تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة فتقول عُصَيْفور وعصافور.

ومن النماذج التي ذكرها ابن جني للأصول المرفوضة عند العرب الاستغناء بالفعل عن اسم الفاعل في خبر (ما) في التعجب، نحو قولهم: ما أحسن زيداً! ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل، وإن كان الموضع في خبر المبتدأ إنما هو للمفرد دون الجملة.

أما مراجعة الأصول فيرى ابن جني[١٩] أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين، الأول إذا احتيج إليه جاز أن يراجع، والثاني ما لا يمكن مراجعته؛ لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله.



ومعنى هذا أنه يجوز استعمال الأصل المهجور إذا لم يحدث فيه تغيير، ومن تلك الأصول المرفوضة التي قد يعاد إليها وتستعمل، قولهم في غير الضرورة: ضبب البلد: كثر ضبابه، ولحِحَت عينه: التصقت، وَألِل السقاء، إذا تغيرت ريحه. ونقل السيوطي(٢٠) عن ابن يعيش قوله: «بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر لا البتة، ويقولون هو من الأصول المرفوضة، وقال الأستاذ أبو الحسين بن الربيع في شرح الإيضاح: الإخبار عن سبحان الله، يصح كما يصح الإخبار عن البراءة من السوء، لكن العرب رفضت ذلك. وكان شاهد البغدادي على هذا الأصل المهجور قول تأبط شراً(٢١):

فأبتُ إلى فَهْم وما كُدْتُ آيبا وكم مِثْلها فارقتها وهي تُصْفر(٢٢)

أصل خبر كاد الاسم المفرد، وجاء هذا الشاهد لبيان جواز استعمال الأصل المرفوض، حيث ذكر البغدادي رأي ابن جني في قوله: وما كدت آيبا. وهو استعمال الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع، وذلك أن قولك: كدت أقوم، أصله كدت قائماً، ولذلك ارتفع المضارع؛ أي: لوقوعه موقع الاسم، فأخرجه على أصله المرفوض كما يضطر شاعر إلى مراجعة الأصول عن مستعمل الفروع، نحو صرف ما لا ينصرف. ونحو ذلك ما جاء عنهم من استعمال خبر عسى على أصله(٢٣):

أكثرت في العَذْلِ مُلِحا دائما لا تكثرنْ إني عسيت صائما

ويرى ابن جني أن الرواية الصحيحة في هذا البيت هي قوله:

(وما كدت آيبا) وهي رواية الديوان، ومعناه: فأبت وما كدت أؤوب. وأكثر الناس يروي: (ولم أك آيبا)، ومنهم من يروي (وما كنت آئبا) والصواب الرواية الأولى، إذ لا معنى هنا لقولك: وما كنت، ولا (لم أك)، ولا وجه لها في هذا الموضع، وذكر في الخصائص في باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس حيث قال: وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ، أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إياه، كاستغنائهم بكاد زيد يقوم عن قولهم: كاد زيد قائماً أو قياماً. كما أورد البغدادي رأي العكبري(٢٤) حيث ذكر أن مرفوع الفعل هو المضارع الواقع بحيث يصح وقوع الاسم، إما مجرداً أو مع حرف لا يكون عاملاً فيه. في نحو: زيد يضرب، وسيضرب. ونحو كاد زيد يقوم. الأصل فيه الاسم، وقد عُدل إلى لفظ الفعل



لزوماً لغرض، وقد استعمل الأصل المرفوض فيمن روى قوله: (وما كدت آيبا). قال البغدادي: لزم كون خبر كاد فعلاً؛ لأن كاد موضوع لمقاربة وقوع فعل، فحق خبره أن يكون فعلاً مضارعاً، ولا يكون اسماً، فينبغي أن لا يرتفع؛ لأن ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم، والاسم لا يقع خبراً لكاد. وأجيب على ذلك بأن أصل خبر كاد أن يكون اسماً كما في خبر كان، ولذلك استعمل ذلك الأصل المرفوض في البيت، فالفعل واقع موقع الاسم نظراً إلى الأصل، وبالرجوع إلى القرآن الكريم نجد أن الآيات التي ورد فيها الفعل (كاد) جاءت في أربعة وعشرين موضعاً، وكان الخبر فيها فعلاً مضارعاً[٢٥].

أما شاهده في مراجعة الأصول فهو قول الشاعر[٢٦]:

١ - ولو كان عبدالله مولى هجوته ... ولكن عبدالله مولى مواليا

٢ - له ما رأت عين البصير وفوقه ... سماء الإله فوق سبع سمائيا

قال البغدادي: بعض العرب يجرّ نحو (جوار) بالفتحة فيقول: مررت بجواريَ كما قال الفرزدق[٢٧] «مولى مواليَ» بإضافة موالي إلى مولى والألف للإطلاق، وجمهور العرب يقول: مررت بجوارٍ، ومولى موالٍ، بحذف الياء والتنوين، في الجر والرفع، وأما في النصب عندهما فلا تحذف الياء بل تظهر الفتحة عليها، نحو رأيت جواريَ. والمراد بجوار: ما كان جمعاً على هذا الوزن معتل اللام. وهذا خلاف ما ذكره سيبويه. قال الأعلم في شرح أبياته: «الشاهد في إجرائه مواليَ على الأصل ضرورة، وكان الوجه موال كجوار ونحوه من الجمع المنقوص، فاضطر إلى الإتمام والإجراء على الأصل كراهة للزحاف، وكذا قال صاحب الصحاح: «وإنما قال: (مواليا) لأنه رده إلى أصله للضرورة، وإنما لم ينون لأنه جعله بمنزلة غير المعتل الذي لا ينصرف، وصاحب اللباب[٢٨] وغيره جعله قولاً للنحويين لا لغة لبعض العرب، وقال: ونحو جوارٍ حكمه حكم قاضٍ رفعاً وجرّاً على الأعراف، وحكم ضوارب نصباً، وقيل: نصباً وجراً.

وشيء آخر يدل عندي على أن التنوين ليس بدلاً من الحركة، وذلك أن الياء في جوار قد عاقبت الحركة في الرفع والجر في الغالب، وإذا كان كذلك فقد صارت الياء لمعاقبتها الحركة تجري مجراها، فكما لا يجوز أن يعوض من الحركة، وهي ثابتة، كذلك لا يجوز أن يعوض منها وفي الكلمة ما هو معاقب لها وجار مجراها، والحركة قد



تعاقب الحرف، وتقوم مقامه في كثير من كلام العرب، ولكن قد يقول قائل: فلم ذهب الخليل وسيبويه إلى أن الياء قد حذفت حذفا حتى إنه لما نقص وزن الكلمة عن بناء فواعل دخلها التنوين، قيل: لأن الياء قد حذفت في مواضع لا تبلغ أن تكون في الثقل، مثل هذا كقوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[٢٩]، و﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾[٣٠] فاكتفى بالكسرة من الياء وهو كثير جداً فلما كان الاكتفاء بالكسرة جائزاً مستحسناً في هذه الأسماء الآحاد، والآحاد أخف من الجموع، كان باب «جوار» جديراً بأن يلزم الحذف لثقله، ألا ترى أنه جمع وهو مع ذلك الجمع الأكبر الذي تنتهي إليه الجموع، فلما اجتمع فيه ذلك وكانوا قد حذفوا الياء مما هو أخف منه ألزموه الحذف البتة حتى لم يجز غيره. وقد حذفت الياء من الفعل أيضاً في موضع الرفع حذفاً كالمطرد في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[٣١] ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[٣٢] فهذا يدلك على اطراد حذف الياء.

وفي قوله:

له ما رأت عين البصير وفوقه سماء الإله فوق سبع سمائيا[٣٣]

ذكر البغدادي نقلاً عن الأخفش وابن جني أن الشاعر خرج في هذا البيت عما عليه الاستعمال من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه جمع «سماء» على فعائل فشبهها بشمال وشمائل، والجمع المعروف فيها إنما هو «سمى» على فعول، ونظيره عناق وعنوق.

ألا ترى أن (سماء) مؤنثة كما أن (عناقا) كذلك؟

والثاني: أنه أقر الهمزة العارضة في الجمع مع أن اللام معتلة، وهذا غير معروف، ألا ترى أن ما تعرض الهمزة في جمعه ولامه واو أو ياء أو همزة فالهمزة العارضة فيه مغيرة مبدلة نحو خطيئة وخطايا ومطية ومطايا، ولم يقولوا: خطائي ولا مطائي!

والثالث: أنه أجرى الياء في (سمائي) مجرى الباء في ضوارب، ففتحها في موضع الجر، والمعروف عندهم أن تقول: هؤلاء جوارٍ ومررت بجوار، فتحذف الياء وتدخل التنوين. وللنحويين في ذلك احتجاج لما يذهبون إليه من أن أصل مطايا مطائي، ألا ترى أن الشاعر لما اضطر جاء به على أصله فقال: (سمائيا)[٣٤].



إعطاء الشيء حكم ما أشبهه أو الحمل على النظير

قال ابن هشام(٣٥): «قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما» ويعرفه ابن جني بقوله: إن هذا النوع غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً. من ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾(٣٦) لأن الموعظة والوعظ واحد. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾(٣٧) أراد بالرحمة هنا المطر.

ونسب الحمل على المعنى إلى العرب من خلال ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء من أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقال أتقول جاءته كتابي؟ فقال الرجل: نعم أليس بصحيفة. وإعطاء الشيء حكم ما أشبهه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه، وهو الحمل على النظير للشبه المعنوي، أو الحمل على المعنى. نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ﴾ فحمل على المعنى.

الثاني: إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في لفظه، وهو الحمل على النظير للشبه اللفظي، أو الحمل على اللفظ.

الثالث: إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في لفظه ومعناه، وهو الحمل على النظير للشبهين المعنوي واللفظي، أو الحمل على اللفظ والمعنى(٣٨). إن الحمل على المعنى من أكبر موضوعات علم الأصول وأهمها، وهو ضرب من الاتساع في اللغة. ويعود



السبب في ذلك إلى ما ذكره ابن جني[٣٩] من كثرة اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها.

جاء هذا في قوله[٤٠]:

فـي لـيـلـةٍ لا نـرى بـهـا أحَـداً يَـحْـكـي عـلـيـنـا إلا كَـوَاكِـبُـهـا

على أن قوله (كواكبها) بالرفع بدل من الضمير في (يحكي) الراجع إلى (أحد) مع أن مرجع الضمير ليس معمولاً للابتداء أو أحد نواسخه. وأما (نرى) فهي بصرية، والمبصر هو أحد وكواكبها، لا أنها قلبية فتكون من النواسخ؛ خلافاً لسيبويه فيها: أي في اشتراط مرجع الضمير أن يكون معمولاً للابتداء أو ناسخه، وفي جعله نرى قلبية. هذا ما نقله الشارح المحقق عن سيبويه قال سيبويه[٤١].. وتقول ما مررت بأحد يقول ذلك إلا عبدالله، وما رأيت أحداً يفعل ذلك إلا زيداً. هذا وجه الكلام، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل، فقلت: إلا زيد – فرفعت – فعربي، وكذلك ما أظن أحداً يقول ذلك إلا زيداً. وإن رفعت فجائز حسن. وإنما اختير النصب ههنا، لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، ولا يكون بدلاً إلا من منفي، لأن المبدل منه منصوب منفي، ومضمره مرفوع، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً من أحد، لأنه هو المنفي، وجعلوا «يقول ذلك» وصفاً لمنفي، وقد تكلموا بالآخر؛ لأن معناه معنى المنفي إذا كان وصفاً لمنفي. انتهى كلام سيبويه.

وهو صريح في عدم اشتراط واحد منهما، يدلك عليه عطف قوله: وكذلك ما أظن أحداً يقول ذلك إلا زيداً، على قوله: ما رأيت أحداً يفعل ذلك إلا زيداً، فإنه سوّى بين الفعل القلبي والفعل البصري وغيرهما، وكذلك في شرح أبيات سيبويه للنحاس والأعلم: قال النحاس: قال محمد بن يزيد: أبدل الكواكب من المضمر في يحكي؛ ولو أبدله من أحد لكان أجود لأن أحداً منفي في اللفظ والمعنى، والذي في الفعل بعده منفي في المعنى. قال: ومثل ذلك ما علمت أحداً دخل الدار إلا زيداً؛ وإلا زيد. النصب على البدل من أحد وعلى أصل الاستثناء، والرفع على البدل من المضمر. قال ابن هشام في المغنى في القاعدة التي يعطى الشيء فيها حكم ما أشبهه في معناه، من الباب الثامن:



قولهم إن أحداً لا يقول ذلك، فأوقع (أحداً) في الإثبات لأنه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق النفي، فكأن (أحداً) كذلك وقال:

فــي لــيــلــةٍ لا نــرى بــهــا أحَـداً ....

فرفع كواكبها بدلاً من ضمير «يحكي»، لأنه راجع إلى أحد، وهو واقع في سياق غير الإيجاب، فكان الضمير كذلك.

وقال في باب الاستثناء: إن قلت: ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيد، إن رُفع زيد فرفعه من وجه، وهو كونه بدلاً من ضمير يقول، ومنه هذا البيت. وإن نصب فنصبه من وجهين على البدلية من أحد، وعلى الاستثناء، فإن قلت: ما أحد يقول ذلك إلا زيد. فرفعه من وجهين: كون زيد بدلاً من أحد، وهو المختار، وكونه بدلاً من ضميره؛ ونصبه من جهة، وهو على الاستثناء.

قال ابن الشجري في أماليه: رفع (كواكبها) على البدل من المضمر في يحكي ولولا احتياجه إلى تصحيح القافية كان النصب فيها أولى من ثلاثة أوجه:

أ - إبدالها من الظاهر الذي تناوله النفي على الحقيقة.

ب - نصبها على أصل باب الاستثناء كقراءة ابن عامر ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٤٢].

ج - إنه استثناء من غير الجنس كقولك: ما في الدار أحد إلا الخباز. وأهل الحجاز مجمعون فيه على النصب، وعلى ذلك أجمع القراء في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[٤٣].

هذا ما ذكره ونقله البغدادي في شرح هذا البيت دون تعليق منه.

وكان ابن جني يرى أن هذا الأصل نوع من القياس اللفظي إلا أنه لا يخلو من الجانب المعنوي، على عكس ابن السراج، والذي قال عنه: «وكثيراً ما يحملون الشيء على الشيء إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنى»[٤٤].

أغلاط العرب

ظهر الغلط في مرحلة متأخرة، ويعود السبب لظهوره إلى محاولة النحاة التوفيق بين ما يتعارض مع السماع والقياس.

واختلف مصطلح الغلط عند النحاة، فقد نسب سيبويه(٤٥) الغلط للعرب في قولهم: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان.

واستشهد النحاة بشواهد سماعاً لإجازة بعض الأحكام مثل: إجازة الكوفيين حمل المعطوف على موضع إن قبل استكمال الخبر كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾(٤٦) برفع ملائكته.

وتحدث ابن جني في الخصائص(٤٧) عن هذه الظاهرة، من ذلك ما ذكره من همز العرب لكلمة (مصائب) حيث شبهوها بـ (صحيفة) فكما همزوا (صحائف) كذلك همزوا (مصائب)، وهذا غلط، لأن ياء (صحيفة) زائدة، أما ياء (مصيبة) فليست كذلك، بل هي منقلبة عن أصل وهو الواو، وهي عين الكلمة الأصلية، لأن اسم الفاعل من أصاب (مُصوْبة)، فنقلت الكسرة من العين إلى الفاء، فقلبت الواو ياء، وجمعها القياس (مصاوب) ومنه قول الشاعر(٤٨):

يُصاحِبُ الشيطان من يُصَاحبه ... فهو أذىّ جَمّة مُصَاوبه

والذي جعلهم يعاملون ياء (مصيبة) كياء (صحيفة) أنها ليست أصلية بل إنها بدل من أصل، ولذلك عوملت معاملة الزائد.

ومن أغلاطهم أيضاً قولهم: حَلأت السّويق، ورثأت زوجي بأبيات، واستلأمت الحَجَر، ولبأت بالحج.

وكما نسب النحاة الغلط للعرب، نسبوه أيضاً إلى بعضهم البعض.

فقد ذكر ابن جني في باب سقطات العلماء(٤٩) بعضاً من أغلاط النحاة، من ذلك ما ذهب إليه أبو عبيدة في قولهم: لي عن هذا الأمر مندوحة، أي متسع، إلى أنه من



قولهم: انداح بطنه أي اتسع، وليس هذا من غلط أهل الصناعة، وذلك أن انداح: انفعل، وتركيبه من دوح، ومندوحه: مفعوله وهي من تركيب (ن د ح) والندح: جانب الجبل وطرفه، وهو إلى السعة، وجمعه أنداح. أفلا ترى إلى هذين الأصلين تباينا، وتباعدا، فكيف يجوز أن يشتق أحدهما من صاحبه على بعد بينهما، وتعادي وضعهما.

ومن هذه الأغلاط ما ذكره البغدادي في الخزانة في قول الشاعر(٥٠):

إن الكريمَ وأبيك يَعْتَمِلْ ... إنْ لم يَجِدْ يوماً على من يتكلْ

قال البغدادي:

ذكر سيبويه في تخريج هذا البيت أن يكون الأصل: إن لم يجد يوماً على من يتكل عليه، حيث قدم (على) من تأخير، وحذف العائد مع الجار، و(على) الأولى غير زائدة. ونسب سيبويه هذا القول للخليل. وقال الزجاجي: زعم بعض الناس أن سيبويه غلط في تخريج هذا البيت، وتقديره عند سيبويه أن يكون يجد متعدياً إلى من بعلى، وليس وجد مما يتعدى بحرف خفض؛ لأن الفعل المتعدي قد لا يتعدى، فكأنه قصد ذلك، ثم بدا له فعداه بعلى، كما في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾(٥١)، فقد حذف عليه لذكرها في أول الكلام.

التـــداخـــل

التداخل في اللغة يعني أن يتلاقى أصحاب اللغتين، فيسمع هذا لغة ذاك، وذاك لغة هذا، فيأخذ كلّ واحد من صاحبه ما يضمه إلى لغته فتتركب هناك لغة ثالثة، هذا تعريف ابن جني(٥٢) للتداخل، ويقول في موضع آخر: «اعلم أن هذا الموضع قد دعا أقواماً أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، وادعوا أنها موضوعة على أصل اللغة على ما سمعوه من أصحابها وأُنْسُوا ما كان ينبغي أن يذكروه، وأضاعوا ما كان واجباً أن يحفظوه، ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فعِل يَفْعُل نحو: نَعِم يَنْعُم، ومما عدّوه شاذاً ما ذكروه أيضاً من فعُل فهو فاعل نحو طَهُر فهو طاهر، واعلم أن أكثر ذلك إنما هو لغات تداخلت فتركبت. فنعِم في الأصل ماضي ينعَم، ويَنْعُم في الأصل مضارع نَعُم، ثم تداخلت اللغتان. فاستضاف من يقول نعِم لغة من يقول يَنْعُم فحدث هناك لغة ثالثة، تحمل تصريف فعِل في الماضي، وتصريف فعُل في المضارع، ومن التداخل، تداخل اللغة التميمية واللغة الحجازية.

ذكر البغدادي نموذجاً لها من قول الشاعر(٥٣):

أمـا والـلـه أنْ لـو كـنـت حُـرّاً	ومـا بـالـحـرِّ أنـت ولا الـعـتـيـقِ
لـو أنـك يـا حـسـين خُـلِـقْـتَ حُـراً	ومـا بـالـحـرِّ أنـت ولا الـخـلـيـقِ

ورد الشاهد الثاني على جواز تقديم الخبر المنصوب المجرور بالباء الزائدة بعد (ما) الحجازية. أما من رفع الخبر فعلى أن (ما) تميمية، وأن الباء دخلت على المبتدأ. يقول البغدادي في شرح هذا البيت من رفع أمكن أن يقول إن الباء دخلت على المبتدأ، وحمل (ما) على أنها ما التميمية، ويقوي أنّ (ما) الحجازية أنّ (أنت) أخص من الحرّ، فهو أولى بأن يكون الاسم، ويكون الحر الخبر. ويرى البغدادي أن (الباء) تزاد في خبر (ما) على اللغتين، وهو ظاهر كلام سيبويه في باب الاستثناء.

وينقل البغدادي عن الشاطبي أن ما ذهب إليه سيبويه هو الأصح وذلك من أوجه:



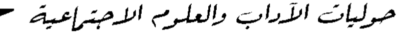
الأول: أن بني تميم يرفعون ما بعد (ما) بالابتداء والخبر، ويدخلون الباء في الخبر لتأكيد النفي.

الثاني: أن الباء دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً، لا لكونه منصوباً، ومن هنا لا فرق بين منفي منصوب المحل، ومنفي مرفوع المحل.

الثالث: تدخل الباء ولا عمل لها البتة.

حكى الفراء[٥٤] أن كثيراً من أهل نجد يجرون الخبر بعد (ما) بالباء، وإذا أسقطوا الباء رفعوا، وهذا دليل على أن دخول الباء جائز للخبر بعد (ما)، ولا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل، بل يجوز هذا ويجوز الرفع وإن كان المتكلم به حجازياً، حيث الحجازي قد يتكلم بلغة غيره، وغيره يتكلم بلغته. وإذا جاز للحجازي أن يتكلم اللغة التميمية جاز العكس.

ومن نماذج التداخل التي ذكرها ابن جني في الخصائص[٥٥] قولهم: قَنِط يَقْنَط وقَنَط يَقنِط، وهما لغتان، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة حيث قال من قال: قَنَط يَقْنَط ولم يقولوا: قَنِط يَقْنِط،، لأنه أخذ إلى لغته لغة غيره، وقد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض. وأما حَسِب يَحْسِب ويَئِسَ يَيْئِس، فمشبه بباب كرم يكرُم، على ما قلنا في نَعِم ينعِم.





التضميـن

ذكر السيوطي نقلاً عن الزمخشري قوله[٥٦]: «يعني أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى التضمين».

ويقول ابن هشام عنه: إن العرب قد يشربون لفظاً معنى لفظ آخر، ويعطونه حكمه، ويطلقون على هذا تضميناً حيث يؤدي إلى أن تؤدي كلمة دلالة أو مؤدّى كلمتين... فالتضمين هو إلحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها.

واختلف النحاة حول التضمين هل هو قياسي أم لا، ذهب أبو حيان إلى أنه لا ينقاس، ولا يصار إليه إلا عند الحاجة، أما عند ابن جني فهو قياسي، وتبعه في ذلك السيوطي.

ويذكر ابن جني في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض أن يكون الحرف بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأصول الداعية إليه، أما في كلّ موضع، وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك لو أخذت بظاهر هذا القول بلا قيد لزمك أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد سرت مع زيد.

ونقول: إن التضمين من أبرز ظواهر الاتساع في اللغة، وهو من المسوغات النحوية التي استعملها النحاة لرأب الصدع بين النصوص اللغوية من جهة، والأصول النحوية من جهة أخرى. فعند تعدي فعل بحرف مخالف للحرف الذي يتعدى به فتلك مخالفة، لا بدّ للبحث لها عن مبرر، وبحمله على معنى هذا الفعل، تزول وتعالج تلك المخالفة[٥٧].

من ذلك ما جاء في قوله تعالى ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[٥٨] نقول: رفثت بالمرأة ومعها، ولا نقول: رفثت إلى المرأة، لكن لأن الرفث بمعنى الإفضاء، والفعل أفضى يتعدى بإلى، جئنا بإلى مع الرفث، ليكون دليلاً على أنه بمعناه. ومن هنا كان حمل الفعل على معنى فعل آخر في معناه، لكن يتعدى بنفس



حرف الجر الذي يتعدى به الفعل الأول مسوغاً لتجنب تلك المخالفة. ومن نماذج التضمين التي ذكرها البغدادي قول الشاعر[٥٩]:

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى غدتْ هَمّالةً عيناها

على أن التقدير: وسقيتها ماء. وقال ابن هشام: لا حذف، بل ضمن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها، وألزموا صحة نحو علفتها ماء بارداً وتبناً.

وأورده صاحب الكشاف عند قوله تعالى: ﴿أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾[٦٠] على تضمين أفيضوا معنى ألقوا مما رزقكم الله.

ومنه قول عنترة[٦١]:

ولقد نزلت - فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم

عُدّي بمن، لكون المعنى بمنزلة، فلان، قريباً قربه أو بعيداً بعده، الباء في قوله ﴿بمنزلة﴾ متعلقة بمصدر محذوف، لأنه لما قال: ﴿نزلت﴾ دل على النزول. وقوله بمنزلة في موضع نصب، أي ولقد نزلت مني منزلة مثل منزلة المحب.

والباء في (بمنزلة) بمعنى في، أي نزلت مني في منزلة الشيء المحبوب المكرم.

قال البغدادي[٦٢]:

«ولقد خبط هنا خبطاً فاحشاً شارحُ شواهد الألفية في قوله الواو للقسم وجواب القسم قوله : فلا تظني غيره».

وأيضاً قول الشاعر[٦٣]:

لاه ابنُ عمك لا أفْضَلْتَ في حسبٍ عني ولا أنت ديّاني فتخزوني

قال البغدادي في شرح هذا البيت نقلاً عن الرضي ضمن الفعل (أفضلت) معنى تجاوزت في الفضل، فلهذا تعدى بعن، ولولا التضمين لقال أفضلت عليّ، من قولهم: أفضلت على الرجل، إذا أوليته فضلاً. وأفضل هذه تتعدّى بعلى، لأنها بمعنى الإنعام، أو أنه من قولهم: أعطى وأفضل. أفضل هذه تتعدى بعلى. يقال أفضل على كذا، أي زاد عليه فضلة.



ويرى أن مراده من ذكر التضمين أنّ (عن) ليست بمعنى (على) خلافاً لابن السكيت وابن قتيبة ومن تبعهما، فإنهم قالوا: (عن) نائبة عن (على).

والأولى أن يكون أفضل من قولهم: أفضل الرجل، إذا صار ذا فضل في نفسه، فيكون معناه: ليس لك فضل تنفرد به عني وتحوزه دوني فيكون لتضمنه معنى الانفراد تعدّى بعن.

ومنه أيضاً قول الشاعر(٦٤):

تصُدُّ وتُبدي عن أسيلٍ وتتقي ... بناظرةٍ من وحش وجرةَ مُطفل

على أن تبدي ضمن معنى تكشف، في تعديته إلى المفعول الثاني بعن، وأما المفعول الأول فهو محذوف. وإنما احتاج إلى التضمين، لأن (تبدي) فعل متعد بنفسه إلى مفعول واحد، تقول أبداه إبداء، أي أظهره إظهاراً.

فلولا التضمين لكانت (عن) إما زائدة بالنسبة إلى تُبدي، وإما بمعنى الباء بالنسبة إلى تصدُّ، فإنه يقال صدَّ عنه بكذا، وكلاهما خلاف الأصل. وتكشف أيضاً متعدّ بنفسه إلى مفعول واحد، تقول: كشفته أي، أظهرته وأوضحته. وحقيقة الكشف رفع الساتر والحجاب، ويتعدّى إلى المفعول الثاني بعن.

ويرى البغدادي أن ما ذهب إليه الرضي فيه مخالفة للأصل من وجه واحد، وهو أسهل من مخالفته من وجهين. والجيد عنده أن يكون (أبدي) هنا لازماً يتعدّى بعن، كما قال ابن السيد في شرح أبيات أدب الكاتب. قال سحيم(٦٥) يصف ثوراً يحفر في أصل شجرة كناساً له:

يُثير ويُبدي عن عروق كأنها ... أعنَّةُ خُرَّاز جديدا وباليا

وحينئذ لا تضمين فيكون على بابه.

ومن التضمين أيضاً قول الشاعر(٦٦):

إذا رضيت علي بنو قشير ... لعمر الله أعجبني رضاها

على أنه إنما تعدّى (رضي) بعلى، مع أنه يتعدّى بعن، لحمله على ضده وهو



سَخِط، فإنه يقال سخط عليه. وهم قد يحملون الضِّدَّ على الضد كما يحملون النظير على النظير.

وينقل البغدادي رأي الكسائي نقلاً عن ابن جني في الخصائص. ومما جاء من الحروف في موضع غيره قوله البيت: أراد عني، ووجه ذلك، أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه، ولذلك استعمل (على) بمعنى عن. كما نقل ابن الأنباري هذا التوجيه عن الكسائي، وكذلك ابن هشام في المغني، ويرى ابن عصفور أنها من الضرائر الشعرية.

ويذكر البغدادي ما ورد عن ابن جني في الخصائص في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض قال: هذا باب يتلقاه الناس مغسولا[٦٧] وما أبعد الصواب عنه، وذلك أنهم يقولون: (في) تكون بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿قَالَ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[٦٨]. ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الحال الداعية إليه. اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقوله تعالى[٦٩]: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾. وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، إنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدّي أفضيت بإلى جئت بإلى مع الرفث إيذاناً بأنه بمعناه.

التـقـــارض

التقارض في النحو يعني أن لفظين متقارضين يستعير كل واحد منهما من الآخر حكماً هو أخص به منه، فيحمل عليه ويكتسب حكمه في إعماله، إذا كان المحمول عليه عاملاً، وربما أهمل حملاً على غيره، إذا كان الأخير لا يعمل.

لم يتناول النحاة القدامى موضوع التقارض في باب مستقل، وإنما جاء ذكره في أبواب أخرى مثل تشبيه ما، ولا، ولات، وإن، بليس في العمل، وحمل أفعل التفضيل على التعجب في أنه لا يرفع الظاهر.

جاء ذكره عند ابن هشام حيث قال(٧٠): «من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام». كما ذكره الزمخشري في المفصل في باب (الاستثناء) بقوله: «واعلم أن إلا وغير يتقارضان ما لكل واحد منهما».

وذهب قوم من النحاة إلى أن التقارض يعني إعمال بعض الكلمات أو إهمالها في مواضع يفرضها السياق، كما أن هناك حالات معينة وردت في لغة العرب لم تكن من باب حمل كلمة على أخرى في العمل، وإنما جاء ذلك من باب التخفيف أو أنها على أصلها، وفي الكلام تأويل يبقي الكلمة على أصلها إعمالاً أو إهمالاً(٧١).

ومن نماذج التقارض، تقارض (أن)، و(ما). حيث حملت (أن) المصدرية على أختها (ما) المصدرية فأهملت فلم تعمل النصب في الفعل المضارع بعدها حيث جاء مرفوعاً في قراءة مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾(٧٢) برفع (يتم).

ومن نماذج التقارض الذي ورد في الخزانة قول الشاعر(٧٣):

أن تقرآن على أسماء ويحكما ... مِنِّي السلامَ وأنْ لا تُشْعِرَا أحدا

ذهب البغدادي إلى أن (أن الخفيفة المصدرية) قد لا تنصب المضارع كما في البيت السابق.



إما للحمل على ما المصدرية أو على المخففة، ولو نصبت لحذفت النون من تقرآن. ويقول: سأل ابن جني أبا علي عن هذا البيت فقال: هي المخففة من الثقيلة، كأنه قال: أنكما تقرآن، إلا أنه خفف من غير تعويض.

ويذكر ابن جني في سر الصناعة(٧٤) أن في هذا بُعدا، وذلك أنّ (أنْ) لا تقع إذا وصلت حالاً أبداً، إنما هي للمضي أو للاستقبال نحو: سرّني أن قام، ويسرني أن تقوم. ولا تقول: يسرني أن يقوم وهو في حال القيام. و(ما) إذا وصلت بالفعل وكانت مصدراً فهي للحال أبداً نحو قولك: ما تقوم حسن، أي قيامك الذي أنت عليه حسن، فيبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى، وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتها. وهذا وإن كان فيه بعض الضعف، أسهل مما ارتكبه الكوفيون.

فـ (أن) هنا مخففة من الثقيلة، وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة، وهذا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس، لأن السماع يبطل القياس قال أبو علي: إن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونقننه من هذه القوانين، إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعُدل عن القياس إلى السماع. ووافقه في ذلك ابن عصفور. وذهب الزمخشري(٧٥) إلى أن الرفع بعد (أن) لغة. قال: إن بعض العرب يرفع الفعل بعد (أن) تشبيهاً بما.

وفي قراءة عن ابن مجاهد(٧٦) ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ بالرفع.

يرى ابن يعيش أن علة الرفع أنه شبه (أن) بما فلم يعملها في صلتها، ومثله الآية وهو رأي السيرافي أيضاً والبغداديين. ولا يرى ذلك البصريون، وصحة محمل البيت عنده على أنها المخففة من الثقيلة، أي: أنكما تقرآن. وأن وما بعدها في موضع البدل، واستبعدوا تشبيه (أن) بما، لأن (ما) مصدر معناه الحال، و(أن) وما بعدها مصدر معناه الماضي أو المستقبل، على حسب الفعل الواقع بعدها، فلذلك لا يصح جعل أحدهما بمعنى الآخر.

ووافق ابن هشام البصريين على أنها الناصبة أهملت حملاً على أختها (ما)



المصدرية. ونقل البغدادي عنه قوله: من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام؛ ولذلك أمثلة منها إعطاء أن المصدرية حكم (ما) في الإهمال، وذكر البيت. لكنه خالفه في ذلك، فقد ذكر أن البصريين هم الذين قالوا: إن (أن) هذه مخففة من الثقيلة، أما الكوفيون فيرون أنها الناصبة للفعل المضارع حملاً على أختها (ما)، وأقول قد يكون البيت ضرورة، أو أن تكون (أن) هي المخففة من الثقيلة، فلا تعمل النصب في الفعل المضارع بعدها، وهذا هو الأولى، وهو مذهب البصريين، ويؤيده قول الشاعر(٧٧):

أنْ تَـهْـبِـطِـيْـنَ بِـلادَ قـو   م يَـرْتَـعُـون مِـن الـطِّـلاح

فرفع الفعل (تهبطين)، وجعل (أن) مخففة من الثقيلة. والتقدير: أنك تهبطين ومن التقارض ما أنشده البغدادي من قول الراجز(٧٨):

يـا ابـن الـزبـيـر طـالـمـا عَـصَـيْـكـا   وطـالـمـا عَـنَّـيـتـنـا إلـيـكـا

لِـنَـضْـرِبـن بِـسَـيْـفِـنـا قَـفَـيْـكـا

يقول البغدادي: جاء في الشعر قلب الألف ياء مع الإضافة إلى كاف الضمير، في قوله قفيكا، والأصل قفاكا، فأبدلت الألف ياء. وإنما كان سبيل هذا الشعر؛ لأنه ليس مع ياء المتكلم فإنها تقلب معه ياء، نثراً ونظماً، عند هذيل. وإنما قيد بكاف الضمير، لأن السماع جاء معه. وعند أبي علي(٧٩) أنَّ هذا لا يختص بالشعر فقد ذكر أن إبدال الياء من الألف في «قفا» في الإضافة فإنما أبدل كما أبدلت الألف منها فيمن قال: رأيت هذان، أي للتقارض. وقالوا أيضاً: عليك وإليك، وقد اطرد هذا في بعض اللغات نحو: هَوَيَّ، ونَوَيَّ، وقَفيَّ، فأبدلت الياء من ألف هواي، ونواي وقفاي، وأما (عصيكا) فأصله عصيت. وقال ابن جني(٨٠): أبدل الكاف من التاء لأنها أختها في الهمس. وهذا ما ذكره الفارسي أيضاً، قال: إن شئت قلت أبدل من التاء الكاف لاجتماعها معها في الهمس، وإن شئت قلت أوقع الكاف موقعها. وإن كان في أكثر الاستعمال للمفعول لا للفاعل، لإقامة القافية.

ويرى ابن هشام أن هذا ليس من استعارة ضمير النصب مكان ضمير الرفع كما زعم الأخفش وابن مالك، وإنما الكاف بدل من التاء بدلاً تصريفياً.



كما ينقل البغدادي رأي الزجاجي المخالف لهذه الرواية، قال باب التاء والكاف في المكنى، يقال ما فعلت وما فعلك، قال الراجز:

يا ابن الزُّبير طالما عَصيَكا وطالما عَنَيْكنا إليكا

لنضربَنْ بسيفنا قَفَيكا

يريد: عَصَيتنا وعنَيتنا. فروى (عَنيكنا) بدل التاء كافاً مثل (عصيكا).



الحـــذف

«يراد به في النحو إسقاط كلمة من بناء الجملة، وقد تكون هذه الكلمة ركناً من أركان الجملة كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل، وقد تكون حرفاً. وقد تحذف الجملة كجملة جواب الشرط أو جملة جواب القسم عند اجتماع شرط وقسم. ويراد به في الصرف إسقاط حرف أو أكثر، أو حركة من الكلمة، وقد سمي إسقاط الحركة إسكاناً، والمشهور في الصرف الحذف الإعلالي، ويراد به ما يكون لعلة موجبة للحذف على سبيل الإطراد كحذف ألف عصا وياء قاض»(٨١).

ومما أنشده البغدادي في الحذف(٨٢):

هُـمُ الـفـاعـلـون الـخـيـرَ والآمِـرُونـه إذا ما خَشُوا من مُحْدِثِ الأمرِ مُعْظَما

قال البغدادي: على أنه قد جمع في قوله (الآمرونه) النون والضمير، وهذا ضرورة، والصواب الآمروه بحذف نون الجمع للإضافة، فإن حكم الضمير أن يعاقب النون والتنوين، لأنه بمنزلتهما في الضعف والاتصال، فهو معاقب لهما إذا كان المظهر مع قوته وانفصاله يعاقبهما. ولا يبعد أن يكون من باب الحذف والإيصال، والأصل والآمرون به، فحذفت الباء واتصل الضمير به، فإن أمر يتعدى إلى المأمور بنفسه، وإلى المأمور به بالباء يقال: أمرته بكذا. والمأمور هنا محذوف، أي الآمرون الناس بالخير فيكون الضمير منصوباً لا مجروراً.

يقول: هؤلاء يفعلون الخير ويأمرون به، في وقت خشيتهم الأمر العظيم من حوادث الدهر، فلا يمنعهم خوف الضرر عن الأمر بالمعروف، وروى في الكتاب(٨٣) هم القائلون الخير.

ومن الحذف أيضاً ما أنشده الرضي(٨٤):

وإذا أَقْـرضْـتَ قـرضـاً فـأجـزِهِ إنـمـا يَـجْـزى الـفـتـى لـيس الـجـمـلْ

على أن «ليس» يجوز حذف خبرها كثيراً كما في هذا البيت، أي ليس الجمل



جازياً أو يجزى. وقيل إن الجمل هو الخبر، وسكن للقافية، واسمها ضمير اسم الفاعل المفهوم من يجزى، أي ليس الجازي الجمل، فلا حذف فيه، وقيل: إن (ليس) فيه عاطفة، وقد ذكره الشارح في باب (لا) العاطفة. ورواية البيت عند سيبويه[٨٥]:

إنـمـا يـجـزى الـفـتـى غَـيْـرُ الـجـمـل

على أن الفتى وهو معرفة قد نعت بغير، وهي نكرة، والذي سوغه أن التعريف باللام يكون للجنس ولا يخص واحداً بعينه، فهو مقارب للنكرة، وأن غيراً مضاف إلى معرفة فقاربت المعارف لذلك.

ومن الحذف أيضاً حذف نون مضارع كان المجزوم الملاقي للساكن، فمن المعلوم أنّ نون مضارع كان تحذف بشروط؛ منها أن يليها متحرك، وقد ذكر البغدادي من شواهد الرضي قول الشاعر[٨٦]:

لـم يـكـنُ الـحـقّ عـلـى أنْ هـاجـه رسْـمُ دار قـد تـعـفـى بـالـسَّـررْ

على أن حذف نون (يكن) المجزوم الملاقي للساكن جائز عند يونس، وهو شاذ عند السيرافي. وقال أبو زيد: لا أعرف بيتاً حذفت منه النون من يكن مع الألف واللام غير هذا البيت، ويرى البغدادي أنّ هذا الحصر غير صحيح، فقد سُمِع أيضاً في قول ابن صخر الأسدي[٨٧]:

فـإن لـم تـك الـمـرأةُ أبْـدَت وَسَـامـةً فـقـد أبـدت الـمـرْأةُ جَـبْـهَـة ضَـيـغـم

قال ابن السراج في الأصول: قالوا: لم يكن الرجل، لأن هذا موضع تحرك فيه النون، والنون إذا وليها الألف واللام للتعريف لم تحذف إلا أن يضطر إليه شاعر، فيجوز ذلك على قبح واضطرار.

كذا ذهب أبو علي، وابن عصفور. ويرى ابن جني أن حذف النون من (يكن) أقبح من حذف التنوين ونون التثنية والجمع، لأن النون في (يكن) أصل، وهي لام الفعل، والتنوين والنون زائدتان، فالحذف فيهما أسهل منه في لام الفعل. ولأن (يكن) أصله (يكون) حذفت منه الواو لالتقاء الساكنين، فإذا حذفت منه النون أيضاً لالتقاء الساكنين أجحفت به لتوالي الحذفين.



ويرى ابن جني أنه جاء بالحق بعدما حذفت النون من يكن، فصار يك، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾[٨٨]. فلما قدره يك جاء بالحق بعدما جاز الحذف في النون، وهي ساكنة تخفيفاً، فبقي محذوفاً بحاله، فقال: لم يك الحق. ولو قدره (يكن) ثم جاء بالحق لوجب أن يكسر نونه لالتقاء الساكنين.

ويرد البغدادي على قول ابن جني بقوله أن تعليله هذا يقتضي قياس هذا الحذف، وبأن ما نسبه لنفسه هو لشيخه أبي علي في المسائل العسكرية، وهذا ظلم لابن جني، فما المانع أن يهتدي إلى مثل ما اهتدى إليه شيخه[٨٩].

ومن الحذف قول النمر بن تولب[٩٠]:

سَقَتْهُ الرَّواعدُ مِنْ صَيفٍ ... وإنْ مِنْ خريفٍ فلن يُعْدَما

على أن الأصل فيه: سقته الرَّواعد إما من صيف وإما من خريف فحذف لضرورة الشعر (إما) الأولى، و(ما) من إما الثانية. وكان أصل إما: إنْ ما، فلما حذفت (ما) رجعت النون المنقلبة ميماً للإدغام إلى أصلها.

قال سيبويه: لا يجوز طرح (ما) من إمّا إلا في الشعر. وذكر البيت ثم قال: وإنما يريد: وإما من خريف. ومن أجاز ذلك في الكلام دخل عليه أن يقول: مررت برجل إن صالح وإن طالح، يريد إما. وإن أراد (إن) الجزاء فهو جائز؛ لأنه يضمر فيها الفعل. وخالف المبرد[٩١] سيبويه في قوله هذا فقال: «ما» لا يجوز إلغاؤها من (إن) إلا في غاية الضرورة، وإما يلزمها أن تكون مكررة، وإنما جاءت هنا مرة واحدة، ولا ينبغي أن تحمل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى غيرها سبيلاً، ولكن الوجه في ذلك ما قاله الأصمعي، قال: هي (إن) الجزاء، وإنما أراد: وإن سقته من خريف فلن يعدم الري. ولم يحتج إلى ذكر سقته لقوله: سقته الرواعد من صيف. إلا أن ابن ولاد يرى أن هذا الوجه الذي ذكره المبرد عن الأصمعي قد أجازه سيبويه[٩٢] بعقب البيت، حيث قال في إثره: وإنْ أراد (إن) الجزاء فهو جائز، لأنه يضمر فيها الفعل. إلا أنه أخره؛ لأنه لم يكن الوجه عنده ولا مراد الشاعر عليه. ويعقب البغدادي على قول المبرد بقوله: وأما قوله: «لا يجوز إلغاؤها من إما إلا في غاية الضرورة فكذا قال

سيبويه، أنه لا يجوز إلا في الشعر للضرورة. وقد وافقه على ذلك، وليس بين القولين فرق غير زيادة المبرد (غاية) في قوله في غاية الضرورة. ومع هذا فالعرب تحذف من نفس الكلمة للضرورة. مع زوال اللبس، فما بالها لا تحذف الزوائد للضرورة مع زواله، و(ما) هنا زائدة في إما. وأما قوله: إن التكرير يلزمها. فليس الأمر على ذلك، لأن الأولى إنما هي زائدة ليبادر المخاطب إلى أن الكلام مبني على الشك أو التخيير، والعمل على الثانية، والأولى زائدة، وليست توجب في الكلام معنى غير معنى الثانية، كما ينقل البغدادي رأي الزجاج وتعليله لما ذكره سيبويه بقوله[٩٣]: لأنه وصفها بالخصب، وأنها لا تعدم الري ما سقتها الرواعد إما من صيف وإما من خريف، فلن تعدم الري. أما على مذهب الأصمعي والمبرد أنه إن لم يسقها الخريف عدمته، لأنه قال: وإن سقتها لن تعدم الري. وإن أراد أنها لا تعدم الري البتة فهذا قول سيبويه. ألا ترى أنّ قبله.

إذا شاء طالع مَسجورةً يرى حولها النَّبْعَ والسَّاسَما

وينقل ابن هشام عن أبي علي قوله[٩٤]: وزعم أبو عبيدة أن (إنْ) زائدة وجاءت زيادتها هنا كما جاءت في نحو: ما إنْ فعلت.

وينقل البغدادي أيضاً رواية ثعلب عن سعدان عن الأصمعي أن رواية سيبويه في الكتاب «سقته» فيجوز أن يكون رجع إلى الوعل أو حمله على المعنى. والوجه أن يكون للعين فيكون المعنى: سقت الرواعد من السحاب هذه المسجورة إما من صيف وإما من خريف؛ أي فهي على كل حال لا تعدم السقي إما صيفاً وإما خريفاً.

ويرى البغدادي أنه لا يخفى على أحد أن حذفها خاص بالشعر، وجواز حذفها في الكلام لا قائل به.

الزيــادة

الزيادة أو الإلغاء، ويؤتى بها أو يلغى من الكلام ما فيه زيادة للتأكيد والتثبيت، ومن نماذج الزيادة أو الإلغاء في الاسم ضمير الفصل، ومن الفعل زيادة كان، ومن الحرف زيادة ما أو التاء.....[٩٥].

وفي قول الشاعر[٩٦]:

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملتُ برَّة واحتملتَ فجارِ

قال البغدادي[٩٧]: يقال في البر حملت وفي الفجور احتملت؛ لأن العرب إذا استعملت فعل وافتعل بزيادة التاء كان الذي لا زيادة فيه يصلح للقليل والكثير، والذي فيه الزيادة للكثير خاصة، نحو قَدَر واقتدر، وكسب واكتسب. فأراد أن يهجوه بكثرة غدره وإيثاره للفجور، فذكر اللفظة التي يراد بها الكثير ليكون أبلغ في الهجو، ولو قال: حملت فجار لأمكن أن لا يكون غدر إلا مرة واحدة.

وأما الأفعال التي لا تستعمل إلا بالتاء فخارجة عن هذا الحكم، لأنها تصلح لما قلّ ولما كثر، كقولك استويت على الشيء. فهذا لا يقال فيه إنه للتكثير خاصة.

وفي زيادة (كان) بين الجار والمجرور أورد البغدادي قول الشاعر[٩٨]:

سراةُ بني أبي بكر تسامى على كان المُسَوَّمةِ العِرابِ

على أن كان زائدة بين الجار والمجرور، وبأن زيادتها عند الرضي من وجهين أحدهما: أنها زيادة حقيقية تفيد التوكيد، وجودها في الكلام وعدمها سواء، لا تعمل ولا تدل على معنى. ومثّل له بهذا البيت. والثاني: زيادة مجازية، تدلّ على معنى، ولا تعمل، نحو قولهم: إنّ من أفضلهم كان زيداً، ونحو: ما كان أحسن زيداً. ووافقه في الوجه الأول ابن السراج، واختاره ابن يعيش. ويؤيده[٩٩] قول الله تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[١٠٠].

جاء في البحر[١٠١] أن «كان» هنا زائدة وهذا قول أبي عبيدة، وقيل: تامة،



وينتصب (صبيا) على الحال في هذين القولين، والظاهر كما يقول أبو حيان أنها ناقصة فتكون بمعنى صار. ووافقه في الوجه الثاني السيرافي حيث ذهب إلى أن ليس لها عمل، ولكنها دالة على الزمان الماضي، وفاعلها مصدرها كقولك زيد كان قائم، تريد كان ذلك الكون.

ويرى ابن عصفور أن (كان) تزاد في الشعر، وتكون دالة على المضي دائماً[١٠٢] ومن الزيادة قول امرئ القيس[١٠٣]:

فما أجزنا ساحة الحيِّ وانْتَحى   بنا بطنُ خَبّتٍ ذي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ

إذا قلتُ هاتي نوِّليني تمايلتْ   عليَّ هضيم الكشح ريّا المخلخل

قيل إن (الواو) في قوله (وانتحى) زائدة، وانتحى جواب لما، و«لما» في البيت تقتضي جواباً، ولا شيء في البيتين صالح لأن يكون جواباً. قال الكوفيون: انتحى هو الجواب، والواو زائدة.

وقال البصريون: الواو عاطفة والجواب محذوف تقديره: فلما أجزنا وانتحى بنا بطن خبت أمِنّا، أو نِلْتُ مأمولي، ونحو ذلك. والمشهور في الرواية أن ما بعد فلما أجزنا هو.....

هَصرْتُ بفودَيْ رأسها فتمايَلَتْ   عليَّ هضيم الكَشح ريَّا المُخَلْخَلِ

وعليها يكون هصرت جواب لمّا عند الفريقين، فلا زيادة ولا نقص. يقول البغدادي: واعلم أن الكوفيين وجماعة من البصريين أجازوا زيادة الواو؛ فقد أورد ابن الأنباري[١٠٤] هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، والمبرد وابن برهان من البصريين. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

واحتج الكوفيون بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[١٠٥] قالوا: فتحت جواب إذا، والواو زائدة، كما قال تعالى في صفة سَوْق أهل النار إليها: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[١٠٦]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ۝٢﴾[١٠٧] التقدير: أذنت.



وكان رد البصريين عن الآية الأولى بأن التقدير: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا، وعن الثانية بأن التقدير: وأذنت لربها وحقت يرى الإنسان الثواب والعقاب. وكذا يقدر في قول الشاعر: فلما أجزنا وانتحى بنا بطن خبت خلونا ونعمنا.

وإنما حذف الجواب في هذه المواضع للعلم به توخياً للإيجاز.

حكى الزجاج أن بعض النحويين يذهب مذهباً يخالف فيه البصريين والكوفيين[١٠٨].

القلب[١٠٩]

القلب في النحو تبادل بين الكلمات في المواقع الإعرابية، وأكثر وقوعه في الشعر، أما في الصرف فهو تحويل أحد حروف العلة وهي الألف، والواو، والياء إلى حرف آخر منها. وهو في الصرف أكثر، فهناك القلب المكاني مثل قلب الهمزة واواً أو ياءً، أو إبدال الواو والياء من الهمزة....، والقلب اللغوي أو ما يسمى بالاشتقاق الكبير.

والشاهد الذي ذكره البغدادي ضمن أصول النحو وسماه باب القلب في غير ما ذكرت، حيث وردت (كان) في الشاهد بمعنى صار، فهل هذا يعدُّ قلباً كما ذكر البغدادي في شرح الشاهد؟ وذكره ابن الأنباري في باب (كان)[١١٠]. يقول ابن يعيش: «العرب تستعير هذه الأفعال فتوقع بعضها مكان بعض، وفي الشاهد الآتي أوقعوا (كان) بمعنى (صار) لما بينهما من التقارب في المعنى؛ لأن (كان) لما انقطع انتقل من حال إلى حال، وصار كذلك.

ومن شواهده في القلب قول الشاعر[١١١]:

بتيهاءَ قَفْرٍ والمطيُّ كأنّها   قطا الحَزْنِ قد كانت فراخاً بيُوضُها

تقدر (كان) هنا بصار ليصح المعنى. ذكر ابن جني أنّ كان هنا بمعنى صار وهو من الوجوه الخفية لمعنى كان، هذا ما ذكره الشارح الرضي. ويقول البغدادي: وهناك وجه آخر لم يرتضه الشارح، ولهذا لم يذكره، وهو أن تكون على بابها، ويدعى القلب في الكلام، ويكون الأصل: قد كانت فراخها بيوضاً. وما اختاره الشارح هو مذهب ثعلب، وأبي علي، وابن جني، وهو جيد، كما يقول البغدادي؛ لأن القلب لا يصار إليه إذا وجد وجه آخر.

اللحن[١١٢]

للحن معان كثيرة في اللغة. يقال: لَحَنَ الرجل يَلْحَنُ لَحْناً: تكلم بلغته. ولَحَن له يَلْحَن لَحْنا: قال له قولاً يفهمه عنه، ويخفى على غيره؛ لأنه يميله بالتورية عن الواضح المفهوم، ومنه قولهم: لَحِن الرجل، فهو لَحِنٌ إذا فهِم وفطِن لما لا يَفْطن له غيره، وألحن في كلامه أي أخطأ. وقد يكون معنى اللحن الخطأ في الإعراب كأن يزيل الشاعر المعنى الصحيح الواضح إلى معنى آخر، أو كما جاء في اللسان: اللحن الذي هو الخطأ في الإعراب هو العدول عن الصواب.

ومن اللحن ما أنشده البغدادي[١١٣]:

فمن يَكُ أمسى بالمدينة رَحْلُه   فإني وقيّارٌ بها لغريب

يذكر البغدادي رأي الرضي في شرح هذا البيت، وهو أن قوله: «قيار» مبتدأ خبره محذوف، والجملة اعتراضية بين اسم (إن) وخبرها، والتقدير: فإني وقيار بها كذلك لغريب. وإنما لم يجعل الخبر لقيار ويكون خبر إن محذوفاً، لأن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ حتى يقدم، نحو: لقائم زيد. وقد أجاز الكسائي ذلك لضعف إنّ. وأنشدوا هذا البيت رفعاً ونصباً... فإني وقياراً، و«قيار».

ويرى البغدادي أن هذا ليس بحجة للكسائي في إجازته: إن عمراً وزيد قائمان، لأن قيارا قد عطف على اسم مكنى عنه، والمكنى لا إعراب له فسهل ذلك، كما سهل في الذين إذ عطفت عليه الصابئون في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾[١١٤].

وقد أنشد سيبويه هذا البيت في باب التنازع مستشهداً به في حذف المفعول الذي هو فضلة. ورواه المبرد وأبو زيد بالنصب. قال السكري: أراد: فإني لغريب وإنّ قياراً أيضاً لغريب. ولو قال لغريبان كان أجود. والرفع عند المبرد أجود، وكذا أنشده ابن هشام[١١٥].



النحــت

لم يرد هذا المصطلح في معاجم اللغة، ومعاجم المصطلحات النحوية كما لم يرد عند ابن جني في الخصائص وسر الصناعة، وكذلك السيوطي في الاقتراح، وابن الأنباري في لمع الأدلة، وغير ذلك من كتب أصول النحو الحديثة، وقد انفرد به البغدادي هنا في كتابه الخزانة، على الرغم من أنه ذكر الشاهد ضمن شواهد الاستثناء. ومن شواهد البغدادي للنحت قول الشاعر[١١٦]:

ولا أرَى فاعلاً في الناس يُشْبِهُه ... وما أحاشي من الأقوام من أحد

استدل المبرد به على فعلية حاشى، بتصرفه كما يكون حرفاً عنده أيضاً، وقال ابن الأنباري، في مسائل الخلاف: ذهب الكوفيون إلى أن حاشا في الاستثناء فعل ماض، وذهب بعضهم إلى أنه استعمل استعمال الأدوات، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر، وكان احتجاج الكوفيين على فعليته راجعاً إلى تصرفه، واستدلوا على ذلك بالبيت. وبأن لام الخفض تتعلق به، لأنه فعل ولا تتعلق بالحرف.

قال تعالى: ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾[١١٧]، كما أن الحذف يلحقه قالوا في حاشا لله: حاش لله.

واستدل البصريون على حرفيته بأنه لا يقال ما حاشا زيداً، كما يقال ما خلا زيداً، وما عدا عمراً، كما أن نون الوقاية لا تلحقه فلا يقال: حاشاني، ولو كان فعلاً لقيل. وكان ردهم على قول الكوفيين بتصرفه بأن (أحاشي) مأخوذ من لفظ حاشى، وليس متصرفاً منه، كما يقال بَسمَل، وهلَّل، وحَمْدَل، وسبحل، إذا قال بسم الله، ولا إله إلا الله، والحمد لله، وسبحان الله، وكذلك يقال لبّى، إذا قال لبيك[١١٨]. فكما بنيت هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرف، فكذلك ههنا. أما قولهم بأن لام الجر تتعلق به، نقول: لا نسلم فهي زائدة لا تتعلق بشيء، أما قوله تعالى: ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ فليس لهم فيه حجة، فإن حاش فيه ليست للاستثناء وإنما هي للتنزيه، وقولهم



لحقه الحذف، فالرد على ذلك من وجهين: أحدهما أن الأصل حاش لله، والألف في حاشا حدثت زيادتها، والثاني أن الحرف يدخله الحذف كثيراً كرب وإنّ، يلحقهما التخفيف.

كان هذا لرد البصريين والرضي على قول الكوفيين، كما ذكره البغدادي، ويرد ابن هشام في المغني[١١٩] بأن أحد أوجه حاشا أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً، تقول: حاشيته بمعنى استثنيته.

ومنه أيضاً قول الشاعر[١٢٠]:

دعوتُ لما نابني مِسوَراً   فَلبّى؛ فَلبّى يَدَيْ مِسوَرِ

هذا من شواهد سيبويه[١٢١] على أن (لبيك) مثنى عنده لا مفرد كلدي قلبت ألفها ياء لما أضيفت إلى المضمر، خلافاً ليونس، بدليل بقاء يائها مضافة إلى الظاهر. قال أبو حيان في الارتشاف: ذهب الخليل وسيبويه والجمهور إلى أن لبيك تثنية لبّ. وحكى سيبويه عن بعض العرب لبِّ على أنه مفرد لبيك غير أنه مبني على الكسر كأمس. وزعم ابن مالك أنه اسم فعل. وهو فاسد لإضافته؛ ويضاف إلى الظاهر تقول: لبّى زيد، وإلى ضمير الغائب قالوا: لبَّيه. ودعوى الشذوذ فيها باطلة. وهذا مخالف لما قاله ابن هشام في المغني: إن شرط مجرور لبّى وسعدَيْ وحنانَيْ ضمير الخطاب، وشذّ:

دعوني فيا لُبّى إذا هدرتْ لهم   شَقاشِقُ أقوام فأسكتها هَدْري[١٢٢]

لعدم الإضافة.

وذهب يونس إلى أنه اسم مفرد مقصور. قال ابن جني[١٢٣] في سر الصناعة: «أصله عنده لبَّبٌ ووزنه فَعْلَلٌ، ولا يجوز أنْ تحمله على فعَّل لقلة فعّل في الكلام وكثرة فعْلل، فقلبت الباء التي هي اللام الثانية من لبّب ياء هرباً من التضعيف فصار لبّي، ثم أبدل الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت لبّا، ثم إنها لما وصلت بالكاف في لبيك وبالهاء في لبيه قلبت الألف ياء، كما قلبت في (على) و(لدى) إذا وصلتها بالضمير؛ ووجه الشبه بينهما أنه اسم ليس له تصرف غيره من الأسماء، لأنه لا



يكون إلا منصوباً، ولا يكون إلا مضافاً، كما أن إليك وعليك ولديك لا تكون إلا منصوبة المواضع ملازمة للإضافة، فقلبوا ألفه ياء فقالوا: لبيك كما قالوا: عليك. واحتج سيبويه على يونس فقال: لو كانت ياء إليك بمنزل ياء عليك ولديك لوجب متى أضفتها إلى المظهر أن تقرها ألفاً، فلبي في هذا البيت بالياء مع إضافته إلى المظهر دلالة على أنه اسم مثنى». فوزن لبيك عند الخليل وسيبويه فعَليك، وعند يونس فعْلَلك(١٢٤). يقول البغدادي: واعلم أن الشارح (يعني الرضي) جوز أن يكون أصل لبيك إما «إلبابَيْن» حذف منه الزوائد وإما من لبّ بالمكان بمعنى أقام، فلا حذف، وينبغي أن يكون المأخوذ منه هذا؛ فإنه لا تكلف فيه، وفعله ووصفه ثابت، أما الفعل فقد روى المفضل بن سلمة في الفاخر: أنه يقال: لبّ بالمكان: إذا أقام فيه. وأنشد قول الراجز(١٢٥):

لبّ بأرض ما تخطاها الغنم

وأما الوصف فقد قال صاحب الصحاح: ورجل لبٌّ أي لازم للأمر وأنشد(١٢٦):

لبًّا بأعجاز المطيّ لا حقا

وقوله في البيت (فلبّى) هو فعل ماض، من التلبية، وفاعله الضمير العائد إلى (مِسوَر) «وأما قولهم: لبّى يلبِّي فهو مشتق من لبيك، لأن معنى لبّى: قال لبيك، كما أن معنى سبّح وسلّم وبسمل: قال: سبحان الله، وسلام عليك، وباسم الله.

وهذا مأخوذ من سر الصناعة(١٢٧) لابن جني فإنه قال: فأما حقيقة لبيت عند أهل الصنعة فليس أصل يائه ياء، وإنما الياء في لبيت هي الياء في قولهم: لبيك وسعديك، اشتقوا من الصوت فعلاً مجمعاً من حروفه؛ كما قالوا من سبحان الله: سبحت، أي قلت: سبحان الله؛ ومن لا إله إلا الله: هلَّلت.

قال ابن جني: وقول من قال: إن لبّيت بالحج إنما هو من قولنا: ألبّ بالمكان، إلى قول يونس أقرب منه إلى قول سيبويه: ألا ترى أن الباء في لبيك عند يونس إنما هي بدل من الألف المبدلة من الياء المبدلة من الباء الثالثة في لبّب.

وعندي أن التلبية من مادة معتلة غير مادة المضاعف. كما أن لبّى غير منحصر



معناه في قال لبيك، بل يأتي بمعنى أقام. روي في بعض الأحاديث[١٢٨] عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: «إذا دعا أحدكم أخاه فقال لبيك فلا يقولن لبىْ يديك، وليقل أجابك الله بما تحب». وهذا يشعر بأن عادة العرب إذا دعت فأجيبت بلبيك أن تقول: لُبىْ يديك؛فنهى عليه الصلاة والسلام عن هذا القول، وعوض منه كلاماً حسناً.

خاتمة البحث

بعد أن طاف بنا هذا البحث بين شواهد البغدادي في أصول النحو نخلص إلى أن هذه الأصول التي ذكرها قد سبقه إليها ابن جني وابن الأنباري والسيوطي في كتبهم التي رجعنا إليها، ولهذا وجدناه في أغلب تلك الشواهد ينقل ما ذكره هؤلاء إلى جانب آراء غيرهم من النحاة كسيبويه والخليل والكسائي وابن عصفور وغيرهم، ونلاحظ أنه لم يكن مجرد ناقل لما ذكروه، وإنما وقف من تلك الآراء موقف المؤيد الناقل والمناقش، وكان له رأي وتعليق في بعض من تلك الشواهد. كما في شاهده عن الاستحسان، وكذلك عند حديثه عن الأصول المرفوضة، ومراجعة الأصول حيث ناقش آراء النحاة، ثم دافع عن رأي الخليل وسيبويه فيما ذهبا إليه من دخول التنوين (جوارٍ) وحذف الياء. كذلك في باب التضمين نراه يذكر لنا عدة شواهد وآراء النحاة فيها كتعدي الفعل (تبدى) بعن؛ لأنه ضمن معنى تكشف، على الرغم من أن الرضي يرى أنه فعل لازم يتعدّى بعن بنفسه، وكذلك الحروف، فقد نقل البغدادي عن الكسائي وابن جني وابن الأنباري وابن هشام من أن الحرف قد يقع موقع غيره من الحروف إذا كان في معناه، وذكر أن ابن عصفور يرى أن هذا من الضرائر الشعرية. كما ناقش أيضاً رأي الرضي في كلامه عن النحت، وهو أحد أصول النحو، وقد ذكر له شاهدين، ونراه هنا بعد أن يسوق آراء النحاة وبيان موقفهم من الفعل (لبى) نجده يؤيد ما ذهب إليه الرضي في قوله أن أصل (لبيك) – في البيت – إما (إلبابَيْن) حذف منه الزوائد، أو من لبّ بالمكان أي أقام، فلا حذف، وينبغي أن يكون المأخوذ منه هذا فإنه لا تكلف فيه، ففعله ووصفه ثابت، وذكر للفعل قول الراجز:

لَبَّ بأرض ما تخطاها الغنم

والوصف قول صاحب الصحاح، ورجل لبٌّ، أي لازم للأمر. ويخالف ابن هشام في حديثه عن التقارض، وما ذكره من رأي البصريين والكوفيين حول (أنْ) في



البيت هل هي المخففة من الثقيلة، أم هي الناصبة للفعل المضارع. كما ينقل رأي الزجاجي المخالف لرواية الشاهد، وهو قول الراجز:

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيكنا إليكا

ويرد على أبي زيد من أنه لا يعرف بيتاً حذفت منه النون من يكن مع الألف واللام غير هذا البيت، حيث يرى البغدادي أن هذا الحصر غير صحيح، بدليل الشواهد التي ذكرها بعد هذا البيت.

كما يؤيد رأي سيبويه أن حذف (ما) من (إما) الثانية خاص بالشعر، وبأن جواز حذفها في الكلام لم يقل به أحد، وفي حديثه عن القلب يذكر قول ابن جني نقلاً عن الرضي الذي ذكر وجهاً واحداً لمعنى (كان) في قول الشاعر:

بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

وأن هناك وجهاً آخر لم يرتضه الرضي، ولذلك لم يذكره، وهو أنْ تكون (كان) على بابها، ويدعى القلب في الكلام، فيكون الأصل قد كانت فراخها بيوضاً.

والله ولي التوفيق



هوامش البحث

١ - الأنباري (أبو بركات عبدالرحمن بن محمد) **لمع الأدلة. تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م**، ص١٣٣.

- وراجع ابن جني (أبو الفتح عثمان) **الخصائص** ص١٣٤. تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م، القاهرة.

- د. حسان تمام، **الأصول** القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٠م، ص١٨٦.

٢ - د. الزحيلي وهبة **أصول الفقه الإسلامي** ٢:٧٣٥. ط أولى، دار الفكر، ١٩٨٦م، دمشق.

٣ - انظر ابن جني، **الخصائص** ٣:٢٠ (باب العدول عن الأثقل إلى الأخف).

٤ - الأنباري، **لمع الأدلة** ص١٣٣.

٥ - ابن جني، **الخصائص** ١:١٣٤-١٣٩.

٦ - البغدادي (عبدالقادر بن عمر) **الخزانة** ١١:٤٢٠-٤٢١ تحقيق أ. عبدالسلام هارون، ط الثالثة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٩م، القاهرة.

- الأملود: بالضم أي الناعم. المرجل من الترجل والترجيل وهو تسريح الشعر.

- وقيل: المرجل: الذي شعره بين الجعودة والسبوطة.

- انظر: ابن جني، **الخصائص** ١:١٣٧؛ وابن جني **سر الصناعة**، ١١٨:٢٠ تحقيق: محمد حسن إسماعيل، أحمد عامر، ط الأولى، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م، بيروت.

والبغدادي، **الخزانة** ١١: ٤٢٠-٤٢٧؛ وابن جني، **المحتسب** ١: ١٩٣ تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٩م، بيروت.



٧ – **ملحق ديوان رؤبة** ص١٧٣. تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠م، بيروت؛ ابن جني، **المحتسب** ١: ١٩٣، الأزهري (خالد بن عبدالله) **شرح التصريح**، ص ٤٢:١؛ عيسى البابي الحلبي، دت، القاهرة.

٨ – سورة **الكهف**، آية ٣٨.

٩ – قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (لكن هو الله ربي) بإسقاط الألف في الوصل، وإثباتها في الوقف. وقرأ نافع في رواية المسيبي (لكنا هو الله ربي) يثبت الألف في الوصل والوقف، وقال ابن جماز واسماعيل بن جعفر وورش عن قالون عن نافع، بغير ألف في الوصل ويقف بالألف، وقرأ ابن عامر (لكنا هو الله ربي) يثبت الألف في الوصل والوقف.

راجع: الفارسي (أبو علي الحسن بن عبدالغفار) **الحجة للقراء السبعة** ١٤٤:٥ تحقيق: بدرالدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط الثانية، دار المأمون للتراث، ١٩٩٣م، بيروت.

١٠ – الأنباري (أبو البركات عبدالرحمن بن محمد) **الإنصاف** ١: ٦–١٦، دار الجيل، ١٩٨٢م، بيروت.

الأنباري، **أسرار العربية** ص٢٣–٢٦. تحقيق: محمد شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، بيروت.

وانظر الزجاجي (أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق)، **الإيضاح في علل النحو** ص٤٨، تحقيق د. مازن المبارك، الطبعة الثانية، دار النفائس، ١٩٧٣م، بيروت.

١١ – الأنباري، (أبو البركات عبدالرحمن بن محمد) **الإنصاف** ١: ٧–١٦ بتصرف يسير، دار الجيل، ١٩٨٢م، بيروت.

١٢ – الزجاجي (أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق) **الإيضاح في علل النحو** ص٤٨. تحقيق: د. مازن المبارك، ط الثانية، دار النفائس، ١٩٧٣م بيروت.

١٣ – نسبه سيبويه إلى حميد الأرقط، ونسب إلى رؤبة وليس في ديوانه.



– راجع: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) **الكتاب** ١: ٤٨، تحقيق أ. عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٣م، القاهرة؛ المبرد (محمد بن يزيد) **المقتضب** ١٤١:٤ تحقيق د. محمد عضيمة، ط الثانية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٧٩م: الأعلم (الشنتمري) **النكت في تفسير كتاب سيببويه** ١: ٤٢٤ تحقيق: د. زهير سلطان، منشورات معهد المخطوطات، ١٩٨٧م، الكويت؛ المبرد (محمد بن يزيد) **المقتضب** ١٤١:٤. الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان) **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ٤٢٤:١.

البغدادي (عبدالقادر بن عمر) **الخزانة** ١٠: ١٨٤–١٨٨.

١٤ – سورة **الشورى** آية ١١.

١٥ – ابن جني (أبو الفتح عثمان) **سر الصناعة** ١: ٣٠٥–٣١٠.

١٦ – جزء من بيت وتمامه (وصاليات ككما يؤثفين) لخطام المجاشعي، راجع: سيبويه، **الكتاب** ٤٠٨:١؛ والمبرد، **المقتضب** ١٤٠:٤.
يؤثفين: جعل لها أثافي. والأثافي مفردها أثفية، وهي أحد أحجار ثلاثة يوضع عليها القدر.

١٧ – ابن جني، **الخصائص** ١/٣٩٢.

١٨ – المرجع السابق ١: ١٤٦، ٣٩٢.

١٩ – المرجع السابق، ١: ٣٣٠، ٢٦٣، ٢: ٣٤٩.

٢٠ – السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن)، **الأشباه والنظائر** ٧٠:١، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م، القاهرة.
– ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي) **شرح المفصل** ١٠٧:١ إدارة المطابع المنيرية، دت، القاهرة.

٢١ – انظر ديوانه ص٩٣، نشرة: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ١٩٨٤م. – فهم: اسم قبيلة.



٢٢ – ابن جني، **الخصائص** ٢:٣٩١؛ ابن يعيش **شرح المفصل** ٧:١٣، ١١٩، ١٢٥، البغدادي، **الخزانة** ٨: ٣٧٤، ٣٧٥، ٩:٣٤٧.

٢٣ – لرؤبة، انظر ملحقات ديوانه ١٨٥.

٢٤ – العكبري (أبو البقاء عبدالله بن الحسين) **اللباب** ١: ١٩٤، ٢: ٢٥، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر، بيروت، دمشق، دت.

٢٥ – الراجحي (فاطمة راشد) **معجم الأفعال الناسخة في القرآن الكريم** ص٦٩-٧١، ط أولى، دار الكتاب الجامعي، ١٩٩٦، الكويت.

٢٦ – البغدادي، **الخزانة** ١:٢٣٥-٢٣٩، ٢: ٢٤٤-٢٤٥، البيت الأول للفرزدق ولم يرد بديوانه، والثاني لأمية بن أبي الصلت.

٢٧ – سيبويه، **الكتاب** ٣:٣١٣، ٣١٥؛ ابن جني، **الخصائص** ١:٢١٢، ٣٣٤، ٢:٣٥٠؛ ابن منظور (عبدالله محمد بن المكرّم)، **اللسان** (سما) ٣:٢١٠٧ دار المعارف، دت، القاهرة.

٢٨ – يقصد العكبري في كتابه **اللباب في علل البناء والإعراب** ٢:٢٠٤.

٢٩ – سورة **الرعد**، آية ٩.

٣٠ – سورة **القمر**، آية ٦.

٣١ – سورة **الكهف**، آية ٦٤.

٣٢ – سورة **الفجر**، آية ٤.

٣٣ – البغدادي، **الخزانة** ١: ٢٤٤.

٣٤ – ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل) **الأصول**، ٢: ٣٧٥، تحقيق عبدالحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥، بيروت.

٣٥ – ابن هشام الأنصاري (عبدالله جمال الدين بن يوسف)، **مغني اللبيب**، ٢:١٧١ ؛ عيسى البابي الحلبي، دت، القاهرة.

– راجع ابن جني، **الخصائص** ٢: ٤١٣، السيوطي، **الأشباه والنظائر** ١: ١٧٥-١٨٠، د. حسّان تمام، الأصول:١٧٦.



٣٦ – سورة **البقرة**، آية ٢٧٥.

٣٧ – سورة **الأعراف**، آية ٥٦.

٣٨ – ابن جني، **الخصائص** ٢: ٤١٣–٤٣٧؛ وانظر ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ٢: ١٨٨–٢٠٢، السيوطي، **الأشباه والنظائر** ١: ١٧٨–١٩٣.

٣٩ – ابن جني، **الخصائص**، ٢: ٤٢٥.

٤٠ – البغدادي، **الخزانة** ٣: ٣٤٨، ٣٥١، البيت لعدي بن زيد. انظر: سيبويه، **الكتاب** ٢: ٣١٢–٣١٨.

٤١ – سيبويه، **الكتاب** ٢: ٣١٢.

٤٢ – سورة **النساء**، آية ٦٦. وهي قراءة أُبي، وابن أبي اسحاق، وابن عامر، وعيسى بن عمر؛ انظر الأندلسي (أبو حيان محمد بن يوسف) **البحر** ٣: ٢٨٥. تحقيق: عادل عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، بيروت.

٤٣ – سورة **النساء**، آية ١٥٧.

٤٤ – ابن جني، **الخصائص** ١: ١١٠؛ ابن السراج، **الأصول** ١: ٩٣–٩٥.

٤٥ – سيبويه، **الكتاب** ٢: ١٥٥.

٤٦ – سورة **الأحزاب**، آية ٥٦؛ انظر الأندلسي أبو حيان **البحر**، ٧: ٢٣٩.

٤٧ – ابن جني، **الخصائص**، ٣: ٢٧٦–٢٨٤.

٤٨ – المرجع السابق، ٣: ٢٨٠.

٤٩ – المرجع السابق، ٣: ٢٨٥–٢٨٦.

٥٠ – البغدادي، **الخزانة** ١١: ٤٨ / ١٠: ١٤٤.

٥١ – سورة **النمل**، آية ٧٢.

٥٢ – ابن جني، **الخصائص** ١: ٣٧٤–٣٧٩.

٥٣ – البغدادي، **الخزانة** ٤:١٤٣؛ وراجع: الإشبيلي (ابن عصفور علي بن مؤمن)



المقرب ص١١٣. تحقيق: أحمد عبدالستار وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، دت، بغداد؛ الأزهري **شرح التصريح** ٢:٣٢٣.

٥٤ – الفراء (أبو زكرياء يحيى بن زياد) **معاني القرآن** ٢:٤٤، ٣: ١٩٢ تحقيق: أحمد نجاتي، محمد النجار، الطبعة الثانية، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠م، القاهرة.

٥٥ – ابن جني، **الخصائص** ١: ٣٨١.

٥٦ – راجع: الأندلسي (أبو حيان محمد بن يوسف)، **الإرتشاف** ٢:٤٥٥، ٤٧٠–٤٧٢ تحقيق د. مصطفى النحاس، الطبعة الأولى، مطبعة النسر الذهبي، ١٩٨٤م. ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، ٢: ١٩٣. السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ١: ١٠٠.

٥٧ – انظر: مبحث الحمل على المعنى، السيوطي، **الأشباه والنظائر** ١: ١٨٥.

٥٨ – سورة **البقرة**، آية ١٨٧.

٥٩ – البغدادي، **الخزانة** ٣: ١٣٩، ١٤٠؛ ابن هشام الأنصاري (عبدالله جمال الدين بن يوسف) **شرح شذور الذهب**، ص٢٩٩. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الخامسة عشرة، دار الأنصار، ١٩٧٨م، القاهرة.

٦٠ – سورة **الأعراف** آية ٥٠. ويروى عجز البيت (حتى شتت همالة عيناها) وشتت بمعنى أقامت شتاء، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى ما عاد إليه ضمير علفتها، وهمالة حال من الضمير المستتر، وهو من هملت العين إذا صبت دمعها، وعيناها فاعله. وزعم العيني أن شتت بمعنى بدت – يقول البغدادي: ولم أر هذا المعنى في اللغة – أن عيناها فاعله، وهمالة تمييز وهذا خلاف الظاهر.

٦١ – **ديوان عنترة** ص١٩١، تحقيق: محمد ملوي، المكتب الإسلامي ١٩٨٣م، بيروت. ابن جني، **الخصائص**، ٢:٢١٦. ابن هشام الأنصاري، **شرح شذور الذهب** ص٤٥٢.

٦٢ – البغدادي، **الخزانة** ٣: ٢٢٧.



٦٣ – المرجع السابق، ١٠: ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٢-١٣٧.

٦٤ – المرجع السابق، ١٠: ١٢٥.

٦٥ – المرجع السابق، ١٠: ١٣٢-١٣٧؛ ابن جني، **الخصائص** ٢: ٣٠٦.

٦٦ – الشاهد لقحيف العقيلي، المبرد، الكامل ٢:٧٢٢، ١٠٠١ تحقيق د.محمد الدالي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م، بيروت.
– المالقي (أحمد عبدالنور) **رصف المباني** ص٤٣٤، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، دمشق. الأزهري (خالد بن عبدالله) **شرح التصريح** ٢:١٤، عيسى البابي الحلبي، د.ت، القاهرة.

٦٧ – مغسولا: ساذجا من الصنعة.

٦٨ – سورة **طه**، آية ٧١.

٦٩ – سورة **البقرة**، آية ١٨٧.

٧٠ – الأنصاري، **مغني اللبيب** ٢: ٢٠١.

٧١ – انظر: الزمخشري (محمود بن عمر) **المفصل** ص٧٠، الطبعة الثانية د.ت، دار الجيل، بيروت.

٧٢ – سورة **البقرة**، آية ٢٣٣. انظر: **الزجاج** (أبو إسحاق إبراهيم بن السري) **معاني القرآن وإعرابه** ١: ٣١٢، شرح وتحقيق د. عبدالجليل شلبي، الطبعة الأولى، دار الحديث، ١٩٩٤م، القاهرة.
الأندلسي أبو حيان، **البحر** ٢: ٢٢٢، ٢٢٣.

٧٣ – البيت بلا نسبة. انظر البغدادي **الخزانة** ٨: ٤٢٠-٤٢٤؛ ابن جني **الخصائص** ١: ٣٩٠.

٧٤ – ابن جني، **سر الصناعة** ٢:٢٠٠.

٧٥ – الزمخشري **المفصل** ٣١٥؛ ابن يعيش، **شرح المفصل** ٧: ١٥ / ٨: ١٤٣.

٧٦ – سورة **البقرة**، آية ٢٣٣. قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ مجاهد والحسن وابن محيصن بالرفع. الأندلسي، **البحر** ٢:٢٢٣.



٧٧ – ابن جني، **الخصائص** ١: ٣٨٩؛ البغدادي، **الخزانة** ٨: ٤٢١.

٧٨ – البغدادي، **الخزانة** ٤: ٤٢٨؛ السيوطي، **شرح شواهد المغني** ١: ٤٤٦، دار مكتبة الحياة، د.ت، القاهرة.

٧٩ – الفارسي (أبو علي)، **المسائل العسكرية** ص١٥٨. تحقيق: د. إسماعيل عمايرة، مراجعة د. نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية، الأردن، د.ت.

٨٠ – ابن جني، **سر الصناعة** ١: ٢٩٠؛ وراجع: الفارسي، **المسائل العسكرية** ص١٥٨؛ السيوطي، **شرح شواهد المغني** ١: ٤٤٦؛ البغدادي، **شرح أبيات المغني** ٣٤٧:٣، تحقيق: عبدالعزيز رباح، أحمد دقاق، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، ١٩٧٣م، دمشق.

٨١ – د. عبادة محمد، **معجم مصطلحات النحو والصرف** ص٩٨، دار المعارف، د.ت، القاهرة.

وراجع: د. متري جورج **لغة العرب** ١: ٢٧٣. الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، ١٩٩٣م، بيروت.

٨٢ – البغدادي، **الخزانة** ٤: ٢٦٩–٢٧٠؛ وراجع: سيبويه، **الكتاب** ١: ١٨٨. المبرد، **الكامل** ٤٦٨:١؛ ابن يعيش **شرح المفصل** ٢: ١٥٧.

٨٣ – سيبويه، **الكتاب** ١٨٨:١. وزعم سيبويه أن البيت مصنوع.

٨٤ – البغدادي، **الخزانة** ٩: ٢٩٦؛ وراجع: المبرد، **المقتضب** ٤: ٤١٠.

٨٥ – سيبويه، **الكتاب** ٢: ٣٢٣.

٨٦ – البغدادي، **الخزانة** ٩: ٣٠٤–٣٠٦؛ وانظر: ابن جني، **الخصائص** ١: ٩٠.

٨٧ – المرجع السابق، ٩: ٣٠٤؛ السابق، ١: ٩١؛ وانظر: أبو علي الفارسي، **المسائل العسكرية** ١٧٨.

٨٨ – سورة مريم، آية ٩؛ ابن جني، **سر الصناعة** ٢: ١١١.

٨٩ – لم يذكر أبو علي ذلك في **المسائل العسكرية** ١٧٨؛ راجع: ابن جني، **الخصائص** ١: ٩١؛ وابن جني، **سر الصناعة**، ٢: ١١١.



٩٠ – البغدادي، **الخزانة** ١١: ٩٣-٩٩؛ وانظر سيبويه، **الكتاب** ٣: ١٤١؛ وابن جني، **الخصائص** ٢: ٤٤٣.

٩١ – المبرد، **المقتضب** ٣: ٢٨.

٩٢ – سيبويه، **الكتاب** ٣: ١٤١؛ المبرد، **المقتضب** ٣: ٢٨.

٩٣ – البغدادي، **الخزانة** ١١: ٩٧.

٩٤ – الأنصاري، **مغني اللبيب** ١: ٥٦، ٥٧، الفارس (أبو علي الحسن بن أحمد)، **كتاب الشعر** ١: ٨٥، تحقيق د. محمود الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م، القاهرة.

٩٥ – د. عبادة محمد، **معجم مصطلحات النحو والصرف** ص١٤٨.؛ **موسوعة النحو والصرف والإعراب** ص٣٩٣.

٩٦ – البيت للنابغة الذبياني، انظر ديوانه، تحقيق أبي الفضل، دار المعارف، ١٩٧٧م، القاهرة، ص٥٥.

سيبويه، **الكتاب** ٣: ٢٧٤؛ ابن جني، **الخصائص** ٢: ١٩٨، ٣: ٢٦١، ٢٦٥.

٩٧ – البغدادي، **الخزانة** ٦: ٣٢٧-٣٣٥.

٩٨ – السابق، ٩: ٢٠٧؛ ابن يعيش، **شرح المفصل** ٧: ٩٨، ١٠٠؛ المالقي، **رصف المباني** ص١٤٠.

٩٩ – انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل** ٧: ٩٨، ١٠٠.

١٠٠ – سورة **مريم**، آية ٢٩.

١٠١ – الأندلسي، **البحر** ٦:١٧٧؛ وانظر الزجاج، **معاني القرآن** ٣: ٣٢٨؛ وأبو عبيدة (معمر بن المثنى)، **مجاز القرآن** ١: ٧.

١٠٢ – الأشبيلي (ابن عصفور) **شرح جمل الزجاجي** ١:٤٠٨، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، د.ت.

١٠٣ – **ديوان امرئ القيس** ١:٢٠٨، ٢١٢ بشرح أبي سعيد السكري، تحقيق



د. أنور أبو سويلم، د. محمد الشوابكة، الطبعة الأولى، مركز زايد للتراث، ٢٠٠٠م، الإمارات؛ البغدادي، **الخزانة** ١١: ٤٣-٤٦.

١٠٤ - الأنباري، **الإنصاف** ٢: ٤٥٦؛ الأخفش (سعيد بن مسعدة)، **معاني القرآن** ٢: ٤٥٧، تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الثانية، الشركة الكويتية، ١٩٨١م، الكويت؛ المبرد، **المقتضب** ٢:٧٧.

١٠٥ - سورة **الزمر**، آية ٧٣.

١٠٦ - سورة **الزمر**، آية ٧١.

١٠٧ - سورة **الانشقاق**، آية ١، ٢.

١٠٨ - الزجاج، **معاني القرآن** ٤: ٣٦٤.

١٠٩ - عبادة، **معجم مصطلحات النحو والصرف** ص٢٥٥؛ إميل يعقوب، **موسوعة النحو**، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، ١٩٨٨م، بيروت، ص٥٢٦.

١١٠ - الأنباري، عبدالرحمن، **أسرار العربية** ص٨٨؛ ابن يعيش، **شرح المفصل** ٧:١٠٢.

١١١ - البغدادي، **الخزانة** ٩: ٢٠١-٢٠٤؛ وانظر: الأنباري، **أسرار العربية** ص٨٨؛ وابن يعيش، **شرح المفصل** ٧: ١٠٢.
التيهاء: المفازة التي لا يهتدى فيها، وهي من التيه، وهو التحير، يقال: تاه في الأرض يتيه تيهاً وتيهاناً. أي ذهب متحيراً. والقفر: المكان الخالي.
نُسب الشاهد لابن كنزة، وقيل: لابن أحمر.

١١٢ - ابن منظور، **اللسان** ٥: ٤٠١٣؛ عبادة، **معجم مصطلحات النحو والصرف** ص٢٦٧.

١١٣ - البيت لضابئ بن الحارث البرجمي. كذا نسبه سيبويه **الكتاب** ١: ٧٥؛ وانظر: البغدادي، **الخزانة** ١٠: ٣١٢-٣٢٠؛ المبرد، **الكامل** ١: ٤١٦؛ ابن يعيش، **شرح المفصل** ١: ٩٣، ٨: ٦٨؛ الأزهري، **شرح التصريح**، ١: ٢٢٨.

١١٤ - سورة **المائدة**، آية ٦٩؛ الفراء، **معاني القرآن** ١: ٣١١.



١١٥ – سيبويه، **الكتاب** ١: ٧٥؛ المبرد، **الكامل** ١: ٤١٦؛ الأنصاري، **أوضح المسالك** ١: ٢٥٦، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الخامسة، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٦م، بيروت.

١١٦ – البغدادي، **الخزانة** ٣: ٤٠٤، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه.
وانظر: ابن يعيش، **شرح المفصل** ٢: ٨٥، ورد هذا الشاهد في كتب النحو في باب الاستثناء.

١١٧ – سورة **يوسف**، آية ٣١، ٥١.

١١٨ – البغدادي، **الخزانة** ٢: ٩٧.

١١٩ – الأنصاري، **مغني اللبيب** ١: ١٠٩.

١٢٠ – لأعرابي من بني أسد، البغدادي، **الخزانة** ٢: ٩٢؛ وانظر: سيبويه، **الكتاب** ١: ٣٥٢. البغدادي، شرح **شواهد المغني** ٢: ٩١٠.

١٢١ – سيبويه، **الكتاب** ١: ٣٥٢؛ وراجع الأندلسي، **الارتشاف** ٢:٢٠٩؛ وابن مالك، شرح **التسهيل** ١: ١٤٧، ٢: ١٨٦، تحقيق د. محمد بدوي المختون ود. عبدالرحمن السيد،. دار هجر.

١٢٢ – الأنصاري، **مغني اللبيب** ٢: ١٤٣؛ وانظر السيوطي، شرح **شواهد المغني** ٢: ٩٠٩.

١٢٣ – ابن جني، **سر الصناعة** ٢: ٣٧٦.

١٢٤ – سيبويه، **الكتاب** ١: ٣٥١–٣٥٣.

١٢٥ – البغدادي، **الخزانة** ٥: ٩٥؛ وراجع: ابن منظور، **اللسان** ٥: ٣٩٨٠ (لبب).

١٢٦ – البغدادي، **الخزانة** ٥: ٩٥؛ وانظر: ابن منظور، **اللسان** ١٥:٣٩٨ (لبب).

١٢٧ – ابن جني، **سر الصناعة** ٢:٣٧٤.

١٢٨ – ابن الأثير (مجد الدين بن محمد الجزري)، **النهاية في غريب الحديث** ٤:٢٢٢، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، د.ت، بيروت.



المصادر والمراجع

١ – ابن الأثير (أبو السعادات بن محمد الجزري)
النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، دت، بيروت.

٢ – ابن جني: (أبو الفتح عثمان)
الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م، القاهرة.

– **سر الصناعة**، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي عامر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م، بيروت.

– **المحتسب**، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٩م، بيروت.

٣ – ابن السراج: (أبو بكر محمد بن سهل)، **الأصول**، تحقيق عبدالمحسن الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م، بيروت.

٤ – ابن الشجري: (أبو السعادات هبة الله بن علي)، **أمالي ابن الشجري**، مكتبة المتنبي، ١٩٥٢م، القاهرة.

٥ – ابن مالك: (جمال الدين محمد بن عبدالله)، **شرح التسهيل**، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار هجر، ١٩٩٠م، القاهرة.

٦ – ابن منظور (عبدالله محمد بن المكرّم)، **اللسان**، دار المعارف، دت، القاهرة.

٧ – الأنباري: (أبو بركات عبدالرحمن بن محمد)
الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الجيل، ١٩٨٢م، بيروت.

– **لمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م، دمشق.

– **أسرار العربية** تحقيق محمد شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، بيروت.



٨ – ابن يعيش: (موفق الدين يعيش بن علي)، **شرح المفصل**، إدارة المطبعة المنيرية، د.ت، القاهرة.

٩ – أبو حيان: (محمد بن يوسف الأندلسي)

الارتشاف، تحقيق د. مصطفى النحاس، الطبعة الأولى، مطبعة النسر الذهبي، ١٩٨٤م.

– **البحر المحيط**. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م، بيروت.

١٠ – أبو عبيدة: (معمر بن المثنى)، **مجاز القرآن**، تعليق محمد فؤاد سزكين، د.ت.

١١ – الأخفش: (سعيد بن مسعدة)، **معاني القرآن**، تحقيق: د. فائز فارس، الطبعة الثانية، الشركة الكويتية، ١٩٨١م، الكويت.

١٢ – الأزهري: (خالد بن عبدالله)، **شرح التصريح**، عيسى البابي الحلبي، د.ت، القاهرة.

١٣ – الأشبيلي: (ابن عصفور علي بن مؤمن)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، د.ت.

– **المقرب**، تحقيق: أحمد عبدالستار، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، د.ت، بغداد.

١٤ – الأعلم: (يوسف بن سليمان الشنتمري)، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات، ١٩٨٧م، الكويت.

١٥ – الأنصاري: (ابن هشام عبدالله جمال الدين بن يوسف)

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الطبعة الخامسة، دار إحياء التراث، ١٩٩٦م، بيروت.

– **شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الخامسة عشرة، دار الأنصار، ١٩٧٨م، القاهرة.

– **مغني اللبيب**، عيسى البابي الحلبي، د.ت، القاهرة.

١٦ – البغدادي: (عبدالقادر بن عمر)

الخزانة، تحقيق: أ. عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٩م، القاهرة.



- **شرح أبيات المغني**، تحقيق: عبدالعزيز بن رباح، وأحمد دقاق، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، ١٩٨١م، دمشق.

١٧ - د. حسان تمام، **الأصول**، عالم الكتب، ٢٠٠٠م، القاهرة.

١٨ - **ديوان امرئ القيس وملحقاته** بشرح أبي سعيد السكري، تحقيق د. أنور أبو سويلم، د. محمد الشوابكة، الطبعة الأولى، مركز زايد للتراث، ٢٠٠٠م، دولة الإمارات.

١٩ - **ديوان تأبط شراً**: نشرة علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٤م.

٢٠ - **ديوان رؤبة**: تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠م، بيروت.

٢١ - **ديوان عنترة**: تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ١٩٨٣م، بيروت.

٢٢ - **ديوان الفرزدق**: نشرة الصاوي، ١٣٥٤هـ، القاهرة.

٢٣ - **ديوان النابغة الذبياني**: تحقيق أبي الفضل، دار المعارف، ١٩٧٧م، القاهرة.

٢٤ - د. الراجحي فاطمة راشد، **معجم الأفعال الناسخة في القرآن الكريم**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، ١٩٩٦م، الكويت.

٢٥ - الزجاج: (أبو اسحاق إبراهيم بن السري)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، دار الحديث، ١٩٩٤م، القاهرة.

٢٦ - الزجاجي: (أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: د. مازن المبارك، الطبعة الثانية، دار النفائس، ١٩٧٣م، بيروت.

٢٧ - الزحيلي وهبة: **أصول الفقه الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الفكر، ١٩٨٦م، دمشق.

٢٨ - الزمخشري: (محمود بن عمر)، **المفصل**، الطبعة الثانية، دار الجيل، دت، بيروت.

٢٩ - سيبويه: (أبو بشر عمرو بن عثمان)، **الكتاب**، تحقيق: أ. عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م، القاهرة.

٣٠ - السيوطي: (جلال الدين عبدالرحمن)، **الأشباه والنظائر**، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م، القاهرة.

- **شرح شواهد المغني**، دار مكتبة الحياة، دت، بيروت.

٣١ - عبادة محمد: **معجم مصطلحات النحو والصرف**.، دار المعارف، دت، القاهرة.



٣٢ – العكبري: (أبو البقاء عبدالله بن الحسين)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، بيروت، دمشق.

٣٣ – عيد محمد: أصول النحو العربي، عالم الكتب، ١٩٨٢م، القاهرة.

٣٤ – الفارسي: (أبو علي الحسن بن عبدالغفار)

الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدرالدين قهوجي، وبشير جويجاتي، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث، ١٩٩٣م، بيروت.

– **كتاب الشعر**، تحقيق: د. محمود الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م، القاهرة.

– **المسائل العسكرية**، تحقيق: إسماعيل عمايرة، مراجعة د. نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م، الأردن.

٣٥ – الفراء: (أبو زكرياء يحيى بن زياد)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد نجاتي، محمد النجار، الطبعة الثانية، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠م، القاهرة.

٣٦ – المالقي: (أحمد بن عبدالنور)، **رصف المباني**، تحقيق د. أحمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم، ١٩٨٥م، دمشق.

٣٧ – المبرد: (محمد بن يزيد)، **الكامل**، تحقيق: د. محمد الدالي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م، بيروت.

– **المقتضب**، تحقيق: محمد عضيمة، الطبعة الثانية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٧٩م، بيروت.

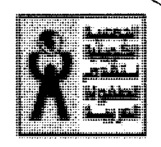
٣٨ – متري جورج: لغة العرب، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، ١٩٩٣م، بيروت.

٣٩ – ياقوت محمود: **أصول النحو العربي**، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م، الاسكندرية.

٤٠ – يعقوب إميل:

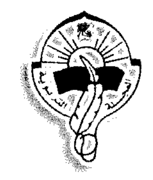
– **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م، بيروت.

– **موسوعة النحو والصرف والإعراب**، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، ١٩٨٨م، بيروت.





رفع
المسهم



المجلــة التربــوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. صالح عبدالله جاسم

تُنشــر:

- البحــوث التربــويـة المحكمة
- مراجــعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضــر الحوار التربوي
- التقارير عــن المؤتمــرات التربــوية وملخصــــات الرســـائل الجــامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

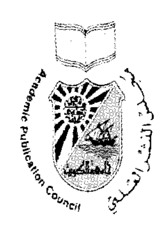
في الكويــــــــت: ثلاثة دنانير للأفـراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.
في الدول العربيــة: أربعـة دنـانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشـر دولارا للأفراد، وستون دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص. ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.









جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بقرار صادر من وزير التربية والتعليم رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

* أهداف اللجنة :

١- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د. أحمد ضاعن السمدان

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :

لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت

ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

بدالة : 4843185 / فاكس : 4843185

البريد الإلكتروني : atpc@kuc01.kuniv.edu.kw

الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atpc



مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت

تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: مبارك سيف الهاجري

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

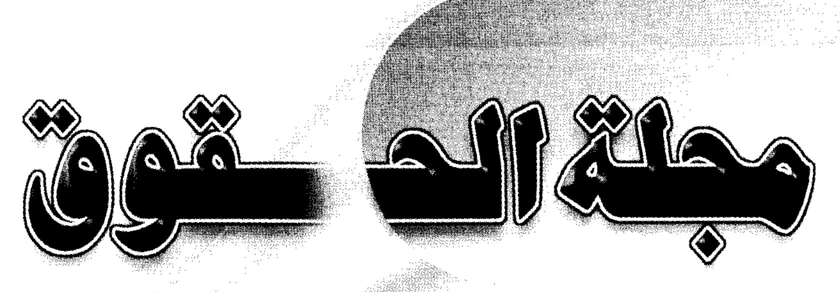
issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html





مجلة فصلية أكاديمية
محكمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات
في الكويت : ٣ دنانير للأفراد، ١٥ دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد، ١٥ دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولارا للأفراد، ٦٠ دولارا للمؤسسات

المراسلات
توجه جميع المراسلات إلى رئيس
التحرير على العنوان التالي :

مجلة الحقوق . جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣





مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت ـ تأسس عام ١٩٩٤

مديرة المركز

أ . د آمل يوسف العذبي الصباح

يرحب المركز بنشر الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى إبراز الخصوصية البيئية للمنطقة الخليجية ورصد قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة وفي ضوء المتغيرات العالمية المتلاحقة ضمن :

سلسلة الأصدارات الخاصة

سلسلة علمية محكمة

ومن قواعد النشر :

أولاً : أن يكون البحث أو الدراسة معنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتربوية ، والثقافية ، والفكرية ، وشئون البيئة ، والقانون ، والإعلام ، والعلاقات الدولية ، والتراث (الآثار والحضارة والقانون) الخ .

ثانياً : أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص .

ثالثاً : لم يسبق تقديمها إلى جهة أخرى .

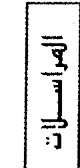
رابعاً : ألا يقل عدد صفحات البحث أو الدراسة عن ١٥٠ صفحة ولا يزيد عن ٢٥٠ صفحة .

خامساً : أن يقدم البحث أو الدراسة إلى مديرة المركز مطبوعة ومرفق بها قرص مرن .

سادساً : أن توضع هوامش البحث أو الدراسة في أسفل كل صفحة يشار فيها إلى المرجع أو المراجع المعتمدة ، أو مصادر البحث وفقاً للتسلسل التالي : (اسم المؤلف – عنوان البحث – اسم الناشر – تاريخ النشر – رقم الصفحة) ، وذلك بالنسبة للأبحاث المنشورة في المجلات أما الكتب فعلى النحو التالي : (اسم المؤلف – عنوان الكتاب – مكان النشر – تاريخ النشر – رقم الصفحة ٩ ، وفي حالة الاعتماد على وثائق تكتب بيانات الوثيقة كاملة .

كما يصدر عن المركز مايلي :

- **سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية .**
- **سلسلة وثائق الخليج والجزيرة العربية .**



توجه جميع المراسلات بإسم مديرة المركز

ص. ب ١٧٠٧٣ الخالدية ـ الكويت

الرمز البريدي (٧٢٤٥١)

هاتف: ٤٨١٦٧٩٩ ـ ٤٨١٦٨٠٧ ـ ٤٨١٦٨٢٤

فاكس : ٤٨١٤٢٩٥ ـ ٤٨١٠٤٧٤

E.Mail: gulf - center @ yahoo.com

الاشتراكات :

١ ـ داخل الكويت : الأفـــراد... ٤ د.ك.

المؤسســـــــــــات .... ١٥ د.ك.

٢ ـ الدول العربية : الأفـــراد .... ٤ د.ك.

المؤسســـــــــــات .... ١٥ د.ك.

٣ ـ الدول الأجنبية : الأفراد . ٦٠ دولارا



رئيس التحرير

الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول

في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ ـ يناير ١٩٨٦ م

ـ تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

ـ تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث ـ آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب / يوميات مجلس التعاون / ببليوغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين

يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات إلى : رئيس التحرير ـ مجلة التعاون

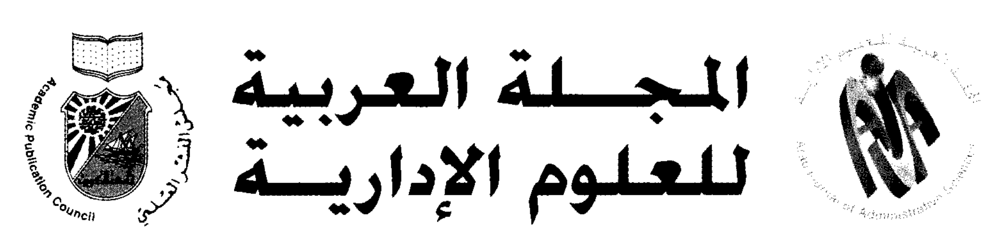
ص . ب [illegible] ـ الرياض [illegible]

هاتف : [illegible]

فاكس : [illegible]

Email : attaawun@gcc-sg.org





Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير : أ.د. عبد الكريم عبد العزيز الصفار

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ — First Issue, November 1993
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية — A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير، مايو، سبتمبر) — Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September)
- تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها — The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية — Listed in Several International Databases

ISSN:1029-855X

الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات   الدول العربية : 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية : 15دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب. : 28558 الصفاة 13055 - دولة الكويت
هاتف : Tel:(965) 4827317 بدالة : (965) 4846843 داخلي : 4415 - 4416 - 4734 فاكس: Fax: (965) 4817028
E-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw   Web Site:http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas



محتوى الحولية الرابعة والعشرين:



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية الأبحاث ذات الصلة بدولة الكويت:

٩٤ - الاغتراب في الشعر الكويتي	سعاد عبد الوهاب العبد الرحمن
١٠٠ - شعر العدواني في مرايا بعض معاصريه	نسيمة راشد الغيث
١٤٣- الثقافة في الكويت والغزو العراقي	عبد الله حمد محارب
١٦٢- قراءة في ديوان " قصائد في قفص الاحتلال للشاعرة غنيمة زيد الحرب " نموذج من شعر المقاومة الكويتية"	عبد الستار ضيف
٦٣ - نجاح الشيخ أحمد الجابر في الإفادة من التنافس الإنجليزي الأمريكي بشأن نفط الكويت	ميمونة خليفة العذبي الصباح
٨٢ - مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية و البريطانية (١٨٩٩ ـ١٩١٣ م)	ميمونة خليفة العذبي الصباح
٩٦ - سياسات الاتصال في دولة الكويت	نبيل عارف الجردي - علي الدشتي(باحث اعلامي) (البحث باللغة الإنجليزية)
٩٨ - موقف المشاهدين في دولة الكويت من القناة الفضائية المصرية بعد التحرير (دراسة ميدانية)	محمد معوض إبراهيم / ياسين طه الياسين
٣٥ - اتجاهات الآباء والأمهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات	عبد الفتاح القرشي
٧٧ - الاتجاه نحو الدين وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينه من الطلبة الجامعيين في الكويت	نزار مهدي الطائي
١٠٨- الأعراض الاضطرابية المصاحبة لمشكلة الطلاق في الأسرة الكويتية بعد صدمة العدوان العراقي	بشير صالح الرشيدي
١١٦- المهارات الاجتماعية في علاقتها بالقدرات الإبداعية وبعض المتغيرات الديموجرافية لدى طالبات الجامعة	عبد اللطيف محمد خليفة
١١٨- قياس الحرج الموقفي: لدى طلاب المرحلة الجامعية من الجنسين وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية في المجتمع الكويتي	بدر محمد الأنصاري
١٢٧- الاتجاه نحو بعض وظائف الأسرة الكويتية	عدنان عبد الكريم الشطي
١٣٧- الطفل، المدرسة، التلفزيون: دراسة تحليلية لمحتوى برامج الأطفال في تلفزيون دولة الكويت ودورها في دعم القيم المراد غرسها في طفل المدرسة	محمد محمود العبد الغفور

١٣٩- دافع الإنجاز وعلاقته بالقلق والاكتئاب والثقة بالنفس لدى الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في القطاع الحكومي	عويد سلطان المشعان
١٤٢- نسق المعتقدات حول تدخين السجائر وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من طلاب جامعة الكويت (دراسة مقارنة بين المدخنين وغير المدخنين)	حصة عبد الرحمن الناصر و عبد اللطيف محمد خليفة
١٥٧- المخاوف المرضية عند طلاب الجامعة الكويتيين	بدر محمد الأنصاري
١٩٢- التفاؤل والتشاؤم قياسهما وعلاقتهما ببعض متغيرات الشخصية لدى طلاب جامعة الكويت	د. بدر محمد الأنصاري
١٠ - الروابط العائلية ـ القرابية في المجتمع الكويت المعاصر	فهد ثاقب الثاقب
٥٧ - التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط (مجتمع الكويت)	نورة الفلاح
١٠٤- اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير الكويتية	فهد عبد الرحمن الناصر
١٢١- اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو الآثار المترتبة على العمالة الوافدة	نضال حميد الموسوي
١٢٥- تفضيلات الاختيار الزواجي ومعوقاته في المجتمع الكويتي	خالد أحمد مجرن الشلال
١٣٢- عدم الاستقرار الأسري (دراسة ميدانية مقارنة بين الزوجات المتفرغات (ربات البيوت) والعاملات في المجتمع الكويتي)	هادي مختار رضا
١٤٦- مظاهر السلوك العدواني لدى طلبة المدارس الثانوية في دولة الكويت (دراسة استطلاعية)	فهد عبد الرحمن الناصر
١٦٦- الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي	محمد سليمان الحداد
٦٧ - النفط والنمو الحضري بدولة الكويت - دراسة حضرية	أمل يوسف العذبي الصباح
٧٢ - خبرات الكويت: توزيعها، نشأتها، تصنيفها	عبد الحميد أحمد كليو
١٠٥ - انتخاب المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠ (دراسة في الجغرافية السياسية)	جاسم محمد كرم



تابع حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية الأبحاث ذات الصلة بدولة الكويت:

١٣٠ - الآثار الاقتصادية للغزو العراقي (دراسة مسحية تحليلية)	غانم سلطان أمان و فتحي عبد الله فياض
١٥٣ - بعض الأدلة التاريخية والشواهد الجغرافية على استقلال دولة الكويت	فتحي عبد الله فياض
١٧٤ - حجم وأنماط استهلاك المياه بدولة الكويت والعوامل الجغرافية المؤثرة فيها (دراسة تحليلية نقدية في جغرافية الاستهلاك).	غانم سلطان أمان
١٩٢ - "التفاؤل والتشاؤم" قياسهما وعلاقتهما ببعض متغيرات الشخصية لدى طلاب جامعة الكويت	بدر محمد الأنصاري
١٩٨ - مستويات المرجعية وتجلياتها التراثية في الشعر الكويتي الحديث	سعاد عبد الوهاب العبد الرحمن
٢٠٣ - أثر التدريب في سلوك الموظفين كما يراه رؤساء العمل (دراسة ميدانية مقارنة بين الجهات الحكومية والجهات الخاصة بدولة الكويت)	فهد يوسف الفضالة
٢٠٧ - تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين طلاب مرحلة التعليم الجامعي بدولة الكويت دراسة وبائية	فريح عويد العنزي و الحسين محمد عبد المنعم
٢١٠ - العلاقة بين الأمان العاطفي والاستقلال عن المجال الإدراكي لدى أطفال الروضة الكويتيين في ضوء إدراك الأمهات والمعلمات	معصومة أحمد إبراهيم
٢١٧ - سلوك تدخين السجائر لدى طلبة جامعة الكويت: دراسة في شخصية المدخنين	بدر محمد الأنصاري
٢١٨ - مصادر المياه ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية	عبيد سرور العتيبي
٢١٩ - قراءات نقدية في شعرية القصيدة العربية الجديدة في الكويت ملامح من المستويات الأسلوبية والتعبيرية والدلالية والمعنوية.	محمود جابر عباس الجنابي (رحمه الله)
٢٢٦ - وثائق الوقف الكويتية وأهميتها التاريخية ١٢٦٣-١٣٨٢هـ/ ١٨٤٧-١٩٦٣م	فيصل عبدالله الكندري

Grammatical Founations In Al-Baghdadi
A Study of Displayed Proofs In (Al-Ghazana)

Abstract

This research tackles an important aspect of Syntax in which research is scarce if at all, especially from a practical perspective, namely the grammatical foundations.

The research approaches syntactic proofs relevant to grammatical foundations, mentioned by Al-Reda among his proofs in Al-Kafia, then brought up by Al-Baghdadi in Al-Khazana, among others. I chose the proofs relevant to grammatical foundations, as they have never been tackled before. Furthermore, when Al-Baghdadi mentioned these proofs, he used them to analyze grammatical foundations.

The study reveals whether Al-Baghdadi imitated others, had his own viewpoints, contributed something, or brought up something different from preceding grammarians.

How Proofs were Displayed in Al-Khazana:

It was found that Al-Baghdadi in his exposition of these proofs, relevant to grammatical foundations, mentioned the proof first then the grammarians' attitude towards it. He would support this with poetic and Quranic quotations, on which grammarians depended. In this respect, he was very methodic in his alphabetic survey of these proofs in his index. Moreover, I was keen on introducing each proof with a short preliminary to identify it, together with a documentation of other grammarians' views that Al-Baghdadi mentioned. The research concludes with the research findings, and an exposition of Al-Baghdadi's attitudes towards these foundations.



The Author:

Dr. Fatma Rashid Al-Rajihi:

- Ph.D. (Honours) in Syntax, Faculty of Dar Al-Oloum, Cairo University, 1990.
- Associate Professor, Department of Arabic Language & Literature, Faculty of Arts, Kuwait University.

Publications

A. Books:

1 - Makoudi Interpretation of Alphiat Ibn Malik: An Investigatory Study, 2nd Edition, Saudi-Egyptian Publishing House, Cairo, 2003.

2 - Dictionary of Revocatory Verbs in the Holy Quran, Dar Al-Kitab Al Jamei, Kuwait, 1996.

3 - Language & Social Communication (Co-author), Zat Al-Salasel, Kuwait, 1995.

4 - Language Exercises and the Grammar of Arabic, (Co-author), Zat Al-Salasel, Kuwait, 1997.

5 - Summary of Quranic Analysis and Parsing by Al-Tabrizi: An Investigatory Study, Academic Publication Council, Kuwait University, 2002.

B. Articles:

1 - Ibn Al Hajab's View on the Syntax of Motanabi's Poems' Annals of the Arts & Social Sciences, Kuwait University, Vol. 18, Monograph No. 123, 1997-1998.

2 - Semantics of prepositions in Al-Ahfash: His Views on the Semantics of the Quran and Scientists' Reports of Him' Faculty of Dar Al-Oloum Journal, Cairo University, No. 23, pp. 128-187.

3 - Analytic Parsing of Joseph's Sura by Al-Khateeb Al-Tabreezi, An Investigatory Study, Faculty of Education Journal (Literary Section), Ain-Shams University, No. 24, January 1998, pp. 48-128, Cairo.

4 - Issues of Syntax and Reading Methods and Al-Zogagi's Views in his book Al-Amali, faculty of Arts Journal, Mansoura University, No. 24, January 1999, pp. 423-449.

5 - The Modified'Anna' (That) in the Holy Qura' Faculty of Humanities Journal, University of Qatar, No. 22, 1999, pp. 114-248.

6 - Uses of 'or' in the Holy Quran' Faculty of Arts Journal, Tanta University, Vol. 16, 2003, pp. 84-114.

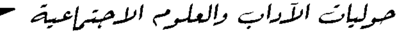
7 - Colour Words in the Holy Quran and their Significance' Faculty of Education Journal, Ain-Shams University, Vol. 7, Issue No. 3, 2001, pp. 73-109.



Monograph 225

Grammatical Founations In Al-Baghdadi
A Study of Displayed Proofs In (Al-Ghazana)

Dr. Fatma Rashid Al-Rajihi
Department of Arabic Language & Literature
Faculty of Arts - University of Kuwait





Advisory Board



Editorial Board



ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - University of Kuwait

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES:

FACULTY OF ARTS & HUMANITIES:

- Department of Arabic Language and Literature.
- Department of English Language and Literature.
- Department of History.
- Department of Philosophy.
- Department of Mass Communication

FACULTY OF SOCIAL SCIENCES.

- Department of Sociology
- Department of Geography
- Department of Psychology
- Department of Political Science

Volume 25, 2005



ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Grammatical Founations In Al-Baghdadi A Study of Displayed Proofs In (Al-Ghazana)

Dr. Fatma Rashid Al-Rajihi

Department of Arabic Language & Literature
Faculty of Arts - University of Kuwait

Academic Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Monograph 225 - Volume 25



)5 (March)